المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers
ⵉⵎⵔⵔⴰⵡⵏ - ⵉⵎⴷⵔⵙⵏ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

Press -Book

تحت الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية

"توسيع الطبقة المتوسطة قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي"

19 فبراير 2020

إعداد خلية الإعلام بديوان السيد رئيس مجلس المستشارين

مجلس المستشارين ينظم المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية

ينظم مجلس المستشارين، الأربعاء 19 فبراير 2020، المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية، وذلك تحت شعار "توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي".

وحسب بلاغ لمجلس المستشارين، فالمنتدى البرلماني الدولي في نسخته الخامسة، المنظمة تحت رعاية الملك محمد السادس، يسعى إلى إثارة انتباه مختلف الفاعلين إلى ضرورة الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع بل وتمثل رغباتها وتطلعها، وهو الوعي الذي يجب أن يقترن بإرادة سياسية قوية تجعل هذه الطبقة في صلب النموذج التنموي الجديد.

كما يسعى المنتدى، المنظم بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبتعاون مع مؤسستي وستمنستر للديمقراطية وكونراد أديناور، إلى المساهمة، وفق المصدر نفسه، في تعميق التفكير والنظر في سبل صيانة وتوسيع الطبقة الوسطى، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين،

وذلك وفق أربع محاور أساسية تتركز عليها أشغال هذا المنتدى وهي مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية، وخصائص ومميزات الطبقة الوسطى، ومحددات وإعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي، وتعزيز الطبقة الوسطى كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد.

وأضاف البلاغ أن تنظيم هذا المنتدى يأتي تفعيلا للتوصية الصادرة عن الدورة التأسيسية للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنعقد بتاريخ 20 فبراير 2016، الداعية إلى تنظيم المنتدى على نحو دوري ومنتظم احتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، الذي يصادف عشرين فبراير كما أقرته الأمم المتحدة اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة سنة 2007، واستمرارا كذلك لاحتضان مجلس المستشارين للحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وفق استراتيجية عمل المجلس.

يذكر أنه تم تنظيم النسخة الأولى للمنتدى يومي 19-20 فبراير 2016 تحت شعار" تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك ". أما النسخة الثانية، فقد تم تنظيمها يوم 20 أبريل 2017، تحت شعار "مأسسة الحوار الاجتماعي.. مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية". وتم تنظيم النسخة الثالثة للمنتدى، تحت شعار "رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد" وكان ذلك يومي 19 و20 فبراير 2018. أما النسخة الرابعة للمنتدى، فقد تم تنظيمها يوم 20 فبراير 2019 حول موضوع "الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم."

مجلس المستشارين يحتضن المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية

يحتضن مجلس المستشارين، يوم الأربعاء 19 فبراير 2020، المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبتعاون مع مؤسستي وستمنستر للديمقراطية وكونراد أديناور، تحت شعار "توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي" بمقر المجلس.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى، حسب بلاغ المجلس، تفعيلا للتوصية الصادرة عن الدورة التأسيسية للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنعقد بتاريخ 20 فبراير 2016، الداعية إلى تنظيم المنتدى على نحو دوري ومنتظم احتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، الذي يصادف عشرين فبراير كما أقرته الأمم المتحدة اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة سنة 2007، واستمرارا كذلك لاحتضان مجلس المستشارين للحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وفق استراتيجية عمل المجلس.

وأفاد البلاغ ذاته، أن الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى، يعتبر عنصراً هاماً لبناء هذا النموذج من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية، مستندا إلى تأكيد جلالة الملك محمد السادس في خطابه السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب من السنة الماضية، على أهمية الطبقة الوسطى التي تشكل قوة إنتاج وعامل

تماسك داخل المجتمع، حيث قال جلالته "إن المجتمع مثل البيت، متكامل البنيان، أساسه المتين هو الطبقة الوسطى، بينما تشكل الطبقات الأخرى باقي مكوناته."

وتابع البلاغ ذاته، أن الاهتمام بهذه الطبقة، يقتضي صياغة إستراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وعلى رأسها الفئات المتوسطة، مع تشجيع النمو المستدام والمدمج وإعادة النظر بشكل شمولي في آليات توزيع الثروة، بما في ذلك الآلية الجبائية والضريبية والتمويلية ومنظومة الأجور وإقرار التدابير الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والعدل والإنصاف والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، بالإضافة إلى التشجيع على المزيد من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية وإلى إصلاح المنظومة البنكية بما يضمن من التخفيف من عبء الدين على الطبقة الوسطى وتشجيعها على الادخار والاستثمار.

ويسعى المنتدى البرلماني الدولي في نسخته الخامسة، يضيف المصدر ذاته، إلى إثارة انتباه مختلف الفاعلين إلى ضرورة الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع بل وتمثل رغباتها وتطلعها، غير أن هذا الوعي يقول البلاغ يجب أن يقترن بإرادة سياسية قوية تجعل هذه الطبقة في صلب نموذجنا التنموي الجديد.

كما يسعى المنتدى إلى المساهمة أيضا، إلى تعميق التفكير والنظر في سبل صيانة وتوسيع الطبقة الوسطى، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين، وذلك وفق أربع محاور أساسية تتمثل في مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية، وخصائص ومميزات الطبقة الوسطى، محددات واعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي، فضلا عن تعزيز الطبقة الوسطى كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد.

بنشماش يبرز الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى كعنصر هام لبناء النموذج التنموي المنشود

أكد رئيس مجلس المستشارين، حكيم بن شماش، اليوم الأربعاء بالرباط، أن الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى يعد عنصرا هاما لبناء النموذج التنموي الجديد من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

واعتبر بن شماش، خلال افتتاح المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية، الذي ينظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حول موضوع "توسيع الطبقة المتوسطة قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي"، أن الاهتمام بهذه الطبقة يقتضي صياغة استراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها الفئات المتوسطة.

وشدد على أن الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع يقتضي جعلها في صلب النموذج التنموي المنتظر صياغته، على اعتبار أنها ستضطلع بدور أساسي في إنجاحه، مسجلا أن المغرب لا يمكن أن يحقق إقلاعه الاقتصادي ويحافظ على سلمه وتماسكه الاجتماعيين دون صيانة وتوسيع هذه الطبقة التي تشكل صمام أمان المجتمع والدولة. وأشار إلى أن عتبة الولوج للوصول إلى الطبقة الوسطى في المغرب أعلى بكثير مما كانت عليه في الأسواق الناشئة الأخرى، وذلك بسبب مختلف أوجه قصور السياسات العمومية

التي تسفر عن تكاليف وأعباء إضافية هامة بالنسبة للأسر، خاصة غلاء العقار وكلفة التعليم الخصوصي، وضعف وسائل النقل العمومية ذات الجودة، وضعف جودة المنظومة الصحية العمومية، مسجلا أن 15 بالمائة فقط من الأسر المغربية تنمي إلى الطبقة الوسطى أو الميسورة.

وقال رئيس مجلس النواب إن هناك إجماعا اليوم على أن هذه الطبقة تجد في المغرب صعوبات في الصمود بل وفي البروز، لاسيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية، وأصبح لتراجعها وانكماشها تجليات واضحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تقلصت مبادراتها الاقتصادية وأعرضت عن المشاركة في الحياة السياسية وركزت جهودها في البحث عن تأمين الحد الأدنى لوسائل العيش.

واعتبر أن المستوى المرتفع لمؤشر مديونية الأسر يعكس مدى تآكل الطبقة المتوسطة، حيث سجل هذا المؤشر 30 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2017، 64 في المئة منها قروض عقارية، و36 في المئة قروض استهلاكية، وهي نسبة مرتفعة كثيرا مقارنة بالنسب العالمية.

وخلص بن شماش إلى أن موضوع إنصاف الطبقة المتوسطة عن الأضرار الناتجة عن الأعطاب التي أعاقت المصعد الاجتماعي، أصبح مسألة مستعجلة لإنجاح أي نموذج تنموي.

ويهدف المنتدى، المنظم بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبتعاون مع مؤسستي وستمنستر للديمقراطية وكونراد أديناور، إلى المساهمة في تعميق التفكير والنظر في سبل صيانة وتوسيع الطبقة الوسطى.

وترتكز أشغال المنتدى حول أربعة محاور أساسية، تهم مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية، وخصائص ومميزات الطبقة الوسطى، ومحددات وإعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي، وتعزيز الطبقة الوسطى كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد.

بنشماش: الطبقة الوسطى بالمغرب تجد صعوبات في الصمود بسبب غلاء المعيشة وخلل الخدمات العمومية

قال حكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين، أن "إحدى المسلمات الرائجة على نطاق واسع أن الطبقة الوسطى تلعب أدوارا أساسية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف بلدان العالم، ويتفق علماء الاجتماع على أن حجم الطبقة الوسطى في أي مجتمع يحدد حالة استقراره، بل ان من هؤلاء من يقيم نمطا من العلاقة الجدلية بين حجم هذه الطبقة وحالة الاستقرار والأمن والسلم المجتمعي."

وسجل بنشماش، في كلمته أثناء الجلسة الافتتاحية للمنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية حول موضوع "توسيع الطبقة المتوسطة قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي"، أنه ومن الزاوية الاقتصادية، في المغرب، "محدودية وندرة الدراسات والأبحاث المنجزة حول تحديد حجم وخصائص الطبقة الوسطى ومكانتها ضمن البنية الديمغرافية للبلد، بالإضافة الى غياب قاعدة بيانات محينة باستمرار."

وأضاف بنشماش أنه وبالعودة الى التقارير المؤسساتية، التي اعتبرها نادرة، فإن الطبقة الوسطى ببلادنا انتقلت – حسب آخر دراسة للمندوبية السامية للتخطيط – من نسبة 53%

من الساكنة سنة 2007 إلى أزيد من 58.7% ، أي حوالي 19 مليون مواطن مغربي ،بينهم حوالي 13 مليون بالعالم الحضري وحوالي 6 مليون بالعالم القروي.
واسترسل بنشماش "بالرغم من التساؤلات بل والشكوك المثارة حول صدقية ودقة هذه المعطيات ومدى استيعابها للواقع المتحرك لهذه الطبقة، اجتماعيا واقتصاديا، على اعتبار أن الطبقة الوسطى بحد ذاتها تتشكل من شرائح مختلفة يمكن تصنيفها تقنيا الى طبقة/ شريحة وسطى عليا قريبة من الطبقة الغنية وطبقة / شريحة وسطى سفلى أقرب للطبقة الفقيرة، فان المؤكد أن هذه الأرقام مرشحة للتحول السريع في السنوات المقبلة خاصة مع التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي تقبل عليها بلادنا، والتحولات الديمغرافية المتسارعة التي سنشهدها بفعل تغير البنية الديمغرافية الوطنية ودخول مرحلة الاستفادة مما يسميه الديمغرافيون بالعائد الديمغرافي."
وفي تقريره الصادر سنة 2017 تحت عنوان" المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي"، فإن البنك الدولي ينطلق من فرضية أن الأسرة المعيشية يمكن أن تلج إلى الطبقة الوسطى عندما تتوفر على دخل للفرد الواحد يعادل 10 دولارات أمريكية في اليوم الواحد، أي 1,200 دولار أمريكي شهريا لأسرة مكونة من أربعة أفراد. وطبقا لهذه الفرضية، فإن 25 بالمائة فقط من ساكنة المغرب تنتمي إلى هذه الطبقة الوسطى؛ وهذه حالة فريدة من نوعها مقارنة بأهمية الطبقة الوسطى في الدول الناشئة (50 بالمئة في البرازيل أو تركيا أو في البلدان التي توفقت في إقلاعها الاقتصادي)، يضيف ذات المتحدث.
وأضاف بنشماش، أن نفس التقرير يسجل، "وتلك خلاصة هامة جديرة بالتأمل، أن عتبة الولوج للوصول إلى الطبقة الوسطى في المغرب أعلى بكثير مما كانت عليه في الأسواق الناشئة الأخرى ، وذلك بسبب مختلف أوجه قصور السياسات العمومية التي تسفر عن تكاليف وأعباء إضافية هامة بالنسبة للأسر المعيشية: غلاء العقار -غلاء كلفة التعليم الخصوصي- ضعف وسائل النقل العمومية ذات الجودة،- ضعف جودة المنظومة الصحية العمومية- التغطية الصحية المحدودة ومستويات عالية لمساهمات الأسر المعيشية في الإنفاق على الرعاية الصحية."
وفي المحصلة، فانه عندما تؤخذ هذه التكاليف والأعباء مجتمعة بعين الاعتبار، فإن 15 بالمائة فقط من الأسر المعيشية المغربية تنمي إلى الطبقة الوسطى أو الميسورة، التي تعادل حوالي 5 ملايين نسمة من إجمالي ساكنة تناهز 34 مليون نسمة.
وأردف بنشماش قائلا "من باب المقارنة فإن OCDE تقدم أرقاما ومعطيات مختلفة بعض الشيء، وبحسب الدراسة التي أصدرتها هذه المنظمة سنة 2017 تحت عنوان Examen multidimensionnel du Maroc فان الطبقة الوسطى في المغرب تشكل 25% من اجمالي الساكنة ، في حين تشكل في تونس 33% و وفي تركيا 52%، وفي الأردن 63% وفي الشيلي 66% وفي ماليزيا وبولونيا 70% وفي اسبانيا 93."%
وخلص ذات المتحدث إلى أن "أغلب الدراسات والأبحاث التي أنجزت حول الطبقة المتوسطة على قلتها ومحدوديتها، تدفعنا إلى الخروج بخلاصة أساسية مفادها أن هناك اختلافا يكاد يكون حادا ، ليس فقط في قياس قاعدتها وحجمها ضمن البنية الديمغرافية ، ولكن أيضا حول استمرار وجودها وحركيتها ، بين من يرى أنها تصعد نحو الطبقة البرجوازية، وبين من يرى أنها تتقلص وتتهاوى تدريجيا نحو الطبقات الفقيرة التي تعتبر

متضررة مهما كانت الأوضاع، ويظهر أن الفرضية الأقرب الى الحقيقة ،وهذه وجهة نظر أغلب الباحثين، أنها تتجه إلى التراجع نظرا لاختلال التوازن بين دخلها السنوي وبين متطلبات وأعباء الحياة اليومية المتزايدة والمرتفعة التكلفة، ويمكن القول إن صح "التوصيف" أنها تعيش نوعا من "الهشاشة" من المرجح أن تؤدي بها إلى تخفيض مرتبتها الاجتماعية بكل ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات ونتائج وخيمة."

كما اعتبر أن هناك "إجماع اليوم على أن هذه الطبقة تجد في المغرب صعوبات في الصمود بل وفي البروز لاسيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية، وأصبح لتراجعها وانكماشها تجليات واضحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تقلصت مبادراتها الاقتصادية وأعرضت عن المشاركة في الحياة السياسية وركزت جهودها في البحث عن تأمين الحد الأدنى لوسائل العيش."

ويعتبر البعض، يضيف رئيس مجلس المستشارين، أن أزمة الطبقة الوسطى "قد تعمقت خلال العشرية الأخيرة بفعل التضخم وارتفاع الضرائب وأسعار العديد من المواد الأساسية ورفع الدعم عن المحروقات دون إجراءات مواكبة، وتآكل الدور الاجتماعي للدولة، بالإضافة إلى تأثيرات العولمة والأزمة الدولية. مما جعل هذه الطبقة تعرف انكماشا اقتصاديا وصعوبات اجتماعية عديدة تختلف حسب جهات ومناطق المغرب؛ مما ساهم في خفض نسب الادخار، ورفع نسب الاستدانة على مستوى القروض العقارية والقروض الاستهلاكية وقروض التجهيزات المنزلية وشراء السيارات، وكذا من تراجع اهتمامات الطبقة الوسطى الثقافية والترفيهية."

وأكد أن هذه الوضعية "ستعيق ليس فقط الفئات الوسطى من لعب أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمساهمة في تنمية وتطور البلد، بل لها أيضا انعكاس سلبي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلادنا، بل وهناك مخاوف من أن تفضي هذه الوضعية الى نتائج وخيمة على مستوى التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي."وشدد على أن "موضوع انصافها عن الأضرار الناتجة عن الأعطاب التي أعاقت المصعد الاجتماعي"، أصبح "مسألة مستعجلة لإنجاح أي نموذج تنموي وبالتالي يجب أن يفتح النموذج التنموي الجديد الآفاق أمامها، وأن تكون حاضرة على مستوى مراكز القرار، سواء داخل الدولة أو في المؤسسات العمومية أو الجهات، وكذلك على مستوى استفادتها من عائدات النمو، ومن الفرص التي ستفتح من خلال العمل على تنزيل المساواة بين المواطنين، وتخليق الحياة العامة، والقضاء على جيوب ومشاتل الريع، وإشراكها في الحياة السياسية."

بن شماش: الطبقة المتوسطة في المغرب أعرضت عن السياسة وركزت على البحث عن الحد الأدنى للمعيش اليومي

إن أغلب الدراسات والأبحاث التي أنجزت حول الطبقة المتوسطة في المغرب، على قلتها ومحدوديتها، تدفعنا إلى الخروج بخلاصة أساسية مفادها أن هناك اختلافا يكاد يكون حادا، ليس فقط في قياس قاعدتها وحجمها ضمن البنية الديمغرافية، ولكن أيضا حول استمرار وجودها وحركيتها.

هذا ما خلص إليه حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، اليوم الأربعاء، في كلمة له ألقاها خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية، المنظم من طرف مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئ.

وأوضح بن شماش في السياق ذاته، أن الطبقة المتوسطة في المغرب أعرضت عن المشاركة في الحياة السياسية، وركزت جهودها في البحث عن تأمين الحد الأدنى لوسائل العيش".

وأبرز بن شماش، أن هناك من يرى أن الطبقة الوسطى المغربية تصعد نحو الطبقة البرجوازية، في المقابل هناك أيضا من يرى أنها تتقلص وتتهاوى تدريجيا نحو الطبقات الفقيرة التي تعتبر متضررة مهما كانت الأوضاع، ويعتبر بن شماش أن الفرضية الأقرب

إلى الحقيقة، وهذه وجهة نظر أغلب الباحثين، يوضح، هي أن هذه الطبقة تتجه إلى التراجع نظرا لاختلال التوازن بين دخلها السنوي وبين متطلبات وأعباء الحياة اليومية المتزايدة والمرتفعة التكلفة، مردفا :" ويمكن القول إن صح "التوصيف" أنها تعيش نوعا من "الهشاشة".

وأشار بن شماش إلى أن هذه الهشاشة من المرجح أن تؤدي بها (الطبقة المتوسطة) إلى تخفيض مرتبتها الاجتماعية بكل ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات ونتائج وخيمة.

وشدد رئيس مجلس المستشارين، على أن هناك " إجماع اليوم على أن الطبقة المتوسطة تجد في المغرب صعوبات في الصمود، بل وفي البروز لاسيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية، وأصبح لتراجعها وانكماشها تجليات واضحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تقلصت مبادراتها الاقتصادية.
وأوضح أن البعض، يعتبر أن أزمة الطبقة الوسطى قد تعمقت خلال العشرية الأخيرة بفعل التضخم وارتفاع الضرائب، وأسعار العديد من المواد الأساسية، ورفع الدعم عن المحروقات دون إجراءات مواكبة، وتآكل الدور الاجتماعي للدولة، بالإضافة إلى تأثيرات العولمة والأزمة الدولية، مما جعل هذه الطبقة تعرف انكماشا واضحا.

بن شماش: الإقلاع الاقتصادي يقتضي صيانة وتوسيع الطبقة الوسطى

الحقيقة كما هي
فبراير

أكد رئيس مجلس المستشارين، حكيم بن شماش، اليوم الأربعاء بالرباط، أن الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى يعد عنصرا هاما لبناء النموذج التنموي الجديد من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

واعتبر بن شماش، خلال افتتاح المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية، الذي ينظم من طرف الملك محمد السادس، حول موضوع « توسيع الطبقة المتوسطة قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي »، أن الاهتمام بهذه الطبقة يقتضي صياغة استراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها الفئات المتوسطة.

وشدد على أن الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع يقتضي جعلها في صلب النموذج التنموي المنتظر صياغته، على اعتبار أنها ستضطلع بدور أساسي في إنجاحه، مسجلا أن المغرب لا يمكن أن يحقق إقلاعه الاقتصادي ويحافظ على سلمه وتماسكه الاجتماعيين دون صيانة وتوسيع هذه الطبقة التي تشكل صمام أمان المجتمع والدولة.

وأشار إلى أن عتبة الولوج للوصول إلى الطبقة الوسطى في المغرب أعلى بكثير مما كانت عليه في الأسواق الناشئة الأخرى، وذلك بسبب مختلف أوجه قصور السياسات العمومية

التي تسفر عن تكاليف وأعباء إضافية هامة بالنسبة للأسر، خاصة غلاء العقار وكلفة التعليم الخصوصي، وضعف وسائل النقل العمومية ذات الجودة، وضعف جودة المنظومة الصحية العمومية، مسجلا أن 15 بالمائة فقط من الأسر المغربية تنمي إلى الطبقة الوسطى أو الميسورة.

وقال رئيس مجلس النواب إن هناك إجماعا اليوم على أن هذه الطبقة تجد في المغرب صعوبات في الصمود بل وفي البروز، لاسيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية، وأصبح لتراجعها وانكماشها تجليات واضحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تقلصت مبادراتها الاقتصادية وأعرضت عن المشاركة في الحياة السياسية وركزت جهودها في البحث عن تأمين الحد الأدنى لوسائل العيش.

واعتبر أن المستوى المرتفع لمؤشر مديونية الأسر يعكس مدى تآكل الطبقة المتوسطة، حيث سجل هذا المؤشر 30 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2017، 64 في المئة منها قروض عقارية، و36 في المئة قروض استهلاكية، وهي نسبة مرتفعة كثيرا مقارنة بالنسب العالمية.

وخلص بن شماش إلى أن موضوع إنصاف الطبقة المتوسطة عن الأضرار الناتجة عن الأعطاب التي أعاقت المصعد الاجتماعي، أصبح مسألة مستعجلة لإنجاح أي نموذج تنموي.

ويهدف المنتدى، المنظم بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبتعاون مع مؤسستي وستمنستر للديمقراطية وكونراد أديناور، إلى المساهمة في تعميق التفكير والنظر في سبل صيانة وتوسيع الطبقة الوسطى.

وترتكز أشغال المنتدى حول أربعة محاور أساسية، تهم مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية، وخصائص ومميزات الطبقة الوسطى، ومحددات وإعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي، وتعزيز الطبقة الوسطى كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد.

بن شماش: الطبقة الوسطى تتآكل وتعرف انكماشا اقتصاديا وصعوبات اجتماعية

قال رئيس مجلس المستشارين، حكيم بنشماش، إن بنشماش: الطبقة الوسطى تتآكل وتعرف انكماشا اقتصاديا وصعوبات اجتماعية، مشيرا إلى أن هذه الطبقة تلعب أدوارا أساسية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف بلدان العالم، داعيا إلى إنصافها.

وأضاف بنشماش، خلال حديثه في الجلسة الافتتاحية للمنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية، حول موضوع "توسيع الطبقة المتوسطة قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي" المنظم تحت الرعاية الملكية، اليوم الأربعاء، أن هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن أن نعرف من خلالها مدى تآكل الطبقة المتوسطة". مسترسلا "والتي من بينها النظر إلى تمدد الطبقة الفقيرة، أو اتساع الفجوة بين الطبقة العليا والطبقة المتوسطة، كذلك يوضح مؤشر آخر مدى تأزم الوضع، وهو المستوى المرتفع لمديونية الأسر الذي سجل 30% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2017، 64% من المديونية قروض عقارية، و36% قروض استهلاكية، وهي نسبة مرتفعة كثيرًا مقارنة بالنسب العالمية، لكنها كذلك انعكاس لحجم الديون التي يعاني منها المغرب الذي يعتبر الأول عربيًّا وأفريقيًّا من حيث نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي".

واستطرد بنشماش أن البعض يعتبر أن أزمة الطبقة الوسطى قد تعمقت خلال العشرية الأخيرة بفعل التضخم وارتفاع الضرائب وأسعار العديد من المواد الأساسية ورفع الدعم عن المحروقات دون إجراءات مواكبة، وتآكل الدور الاجتماعي للدولة، بالإضافة إلى تأثيرات العولمة والأزمة الدولية. "مما جعل هذه الطبقة تعرف انكماشا اقتصاديا وصعوبات اجتماعية عديدة تختلف حسب جهات ومناطق المغرب؛ مما ساهم في خفض نسب الادخار، ورفع نسب الاستدانة على مستوى القروض العقارية والقروض الاستهلاكية وقروض التجهيزات المنزلية وشراء السيارات، وكذا من تراجع اهتمامات الطبقة الوسطى الثقافية والترفيهية". وأكد أن هذه الوضعية لن تعيق فقط "الفئات الوسطى من لعب أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمساهمة في تنمية وتطور البلد، بل لها أيضا انعكاس سلبي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلادنا، بل وهناك مخاوف من أن تفضي هذه الوضعية الى نتائج وخيمة على مستوى التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي".

وأشار بنشماش إلى ما جاء في خطاب الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش يوم 30 يوليوز 2008، حيث أعطى تعليماته للحكومة من أجل الحرص على"ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي للحكومة هو توسيع الطبقة الوسطى، لتشكل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع" ، وأشار ايضا إلى ما جاء خطاب الملك خلال افتتاح البرلمان سنة 2018 عندما قال: "غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور المهم للطبقة الوسطى في المدن". وسجل رئيس مجلس المستشارين محدودية وندرة الدراسات والأبحاث المنجزة حول تحديد حجم وخصائص الطبقة الوسطى بالمغرب ومكانتها ضمن البنية الديمغرافية للبلد، بالإضافة إلى غياب قاعدة بيانات محينة باستمرار.

وأشار إلى أن "وهناك إجماع اليوم على أن هذه الطبقة تجد في المغرب صعوبات في الصمود بل وفي البروز لاسيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية، وأصبح لتراجعها وانكماشها تجليات واضحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تقلصت مبادراتها الاقتصادية وأعرضت عن المشاركة في الحياة السياسية وركزت جهودها في البحث عن تأمين الحد الأدنى لوسائل العيش".

ودعا بنشماش إلى إنصاف الطبقة الوسطى "عن الأضرار الناتجة عن الأعطاب التي أعاقت المصعد الاجتماعي.. لإنجاح أي نموذج تنموي وبالتالي يجب أن يفتح النموذج التنموي الجديد الآفاق أمامها، وأن تكون حاضرة على مستوى مراكز القرار، سواء داخل الدولة أو في المؤسسات العمومية أو الجهات، وكذلك على مستوى استفادتها من عائدات النمو، ومن الفرص التي ستفتح من خلال العمل على تنزيل المساواة بين المواطنين، وتخليق الحياة العامة، والقضاء على جيوب ومشاتل الريع، وإشراكها في الحياة السياسية."

بنشماش : تراجع وتقلص الطبقة المتوسطة يهدد نجاح أي نموذج تنموي

زنقة 20

أكد رئيس مجلس المستشارين، حكيم بن شماش، اليوم الأربعاء بالرباط، أن الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى يعد عنصرا هاما لبناء النموذج التنموي الجديد من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

واعتبر بن شماش، خلال افتتاح المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية، الذي ينظم برعاية الملك محمد السادس، حول موضوع "توسيع الطبقة المتوسطة قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي"، أن الاهتمام بهذه الطبقة يقتضي صياغة استراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها الفئات المتوسطة.

وشدد على أن الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع يقتضي جعلها في صلب النموذج التنموي المنتظر صياغته، على اعتبار أنها ستضطلع بدور أساسي في إنجاحه، مسجلا أن المغرب لا يمكن أن يحقق إقلاعه الاقتصادي ويحافظ على سلمه وتماسكه الاجتماعيين دون صيانة وتوسيع هذه الطبقة التي تشكل صمام أمان المجتمع والدولة.

وأشار إلى أن عتبة الولوج للوصول إلى الطبقة الوسطى في المغرب أعلى بكثير مما كانت عليه في الأسواق الناشئة الأخرى، وذلك بسبب مختلف أوجه قصور السياسات العمومية التي تسفر عن تكاليف وأعباء إضافية هامة بالنسبة للأسر، خاصة غلاء العقار وكلفة التعليم الخصوصي، وضعف وسائل النقل العمومية ذات الجودة، وضعف جودة المنظومة الصحية العمومية، مسجلا أن 15 بالمائة فقط من الأسر المغربية تنمي إلى الطبقة الوسطى أو الميسورة.

وقال رئيس مجلس المستشارين إن هناك إجماعا اليوم على أن هذه الطبقة تجد في المغرب صعوبات في الصمود بل وفي البروز، لاسيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية، وأصبح لتراجعها وانكماشها تجليات واضحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تقلصت مبادراتها الاقتصادية وأعرضت عن المشاركة في الحياة السياسية وركزت جهودها في البحث عن تأمين الحد الأدنى لوسائل العيش.

واعتبر أن المستوى المرتفع لمؤشر مديونية الأسر يعكس مدى تآكل الطبقة المتوسطة، حيث سجل هذا المؤشر 30 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2017، 64 في المئة منها قروض عقارية، و36 في المئة قروض استهلاكية، وهي نسبة مرتفعة كثيرا مقارنة بالنسب العالمية.

وخلص بن شماش إلى أن موضوع إنصاف الطبقة المتوسطة عن الأضرار الناتجة عن الأعطاب التي أعاقت المصعد الاجتماعي، أصبح مسألة مستعجلة لإنجاح أي نموذج تنموي.

ويهدف المنتدى، المنظم بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبتعاون مع مؤسستي وستمنستر للديمقراطية وكونراد أديناور، إلى المساهمة في تعميق التفكير والنظر في سبل صيانة وتوسيع الطبقة الوسطى.

وترتكز أشغال المنتدى حول أربعة محاور أساسية، تهم مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية، وخصائص ومميزات الطبقة الوسطى، ومحددات وإعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي، وتعزيز الطبقة الوسطى كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد.

المغرب: مطالب بتوسيع الطبقة الوسطى لضمان استقرار اجتماعي وسياسي

مسؤول عزا تراجعها لاختلال التوازن بين دخلها السنوي ومتطلبات الحياة

حذر مشاركون في المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية، الذي نظمه أمس مجلس المستشارين المغربي (الغرفة الثانية في البرلمان)، من تداعيات تقلص الطبقة الوسطى على الاستقرار السياسي، والأمن والسلم المجتمعي، وذلك بالنظر إلى الدور الذي تلعبه هذه الطبقة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف بلدان العالم.

وقال حكيم بن شماس، رئيس مجلس المستشارين خلال افتتاح المنتدى، المنظم بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبتعاون مع مؤسستي «وستمنستر» للديمقراطية البريطانية و«كونراد أديناور» الألمانية تحت شعار «توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي»، إن الطبقة الوسطى في المغرب «تتجه إلى التراجع نظرا لاختلال التوازن بين دخلها السنوي، ومتطلبات وأعباء الحياة اليومية المتزايدة والمرتفعة التكلفة، وبالتالي تقلصت مبادراتها الاقتصادية، وأعرضت عن المشاركة في الحياة السياسية، وركزت جهودها في البحث عن تأمين الحد الأدنى لوسائل العيش".

وأشار بن شماس إلى أن الطبقة الوسطى «تعرف انكماشا اقتصاديا وصعوبات اجتماعية عديدة، تختلف حسب جهات ومناطق المغرب؛ مما ساهم في خفض نسب الادخار، ورفع نسب الاستدانة على مستوى القروض العقارية والقروض الاستهلاكية، وقروض التجهيزات المنزلية وشراء السيارات، وتراجع اهتمامات الطبقة الوسطى الثقافية والترفيهية». واستدل المسؤول المغربي بتقرير أصدره البنك الدولي سنة 2017، تحت عنوان «المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي»، وقال إن البنك الدولي ينطلق من فرضية أن الأسرة يمكن أن تلج إلى الطبقة الوسطى عندما تتوفر على دخل للفرد الواحد يعادل 10 دولارات في اليوم الواحد، أي 1200 دولار شهريا لأسرة تتكون من أربعة أفراد. وطبقا لهذه الفرضية، فإن 25 في المائة فقط من سكان المغرب تنتمي إلى هذه الطبقة الوسطى؛ معتبرا ذلك «حالة فريدة من نوعها مقارنة بأهمية الطبقة الوسطى في الدول الناشئة.«

واستدل بن شماس بتقرير آخر أصدرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنة 2017، أشار إلى أن الطبقة الوسطى في المغرب تشكل 25 من إجمالي السكان، في حين تشكل في تونس 33 في المائة، وفي تركيا 52 في المائة، وفي الأردن 63 في المائة، وفي تشيلي 66 في المائة وفي إسبانيا 93 في المائة.

من جانبه، دعا رضا الشامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى توسيع

الطبقة الوسطى في المغرب وتقويتها، وقال إنها تواجه مجموعة من الإكراهات، منها ضعف قدرتها الشرائية. وذكّر بأن حملة المقاطعة التي نفذها المغاربة ضد عدد من المنتجات الاستهلاكية لم تكن سوى تعبير عن استيائهم من ارتفاع الأسعار والمس بقدرتهم الشرائية.

كما تعاني الطبقة الوسطى في المغرب، حسب الشامي، من ضعف الخدمات العامة في قطاعات التعليم والصحة والسكن، الأمر الذي يدفعها إلى البحث عن جودة أفضل لهذه الخدمات في القطاع الخاص، وهو ما يكلفها نفقات إضافية، علاوة على عبء الضرائب الذي يلقى بثقله على أجراء الطبقة الوسطى.

وحمّل الشامي الصعوبات التي تواجهها الطبقة الوسطى في المغرب على النواقص السياسية العمومية في الشق الاجتماعي، التي ركزت على محاربة الفقر، من دون العمل على توسيع الطبقة الوسطى. وطالب الحكومة بتبني سياسة عامة موجهة للطبقة الوسطى، تركز على تطوير وتحسين الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والسكن والتعليم والنقل العام لتحقيق الارتقاء الاجتماعي. مشيرا إلى أن تحسين هذه الخدمات له تأثير أهم من رفع الأجور. كما طالب بدعم ريادة الأعمال لفائدة النساء والشباب، وتخفيف الأعباء الضريبية، وتنمية القرى للحد من الهجرة، وتشجيع بروز طبقة وسطى قروية، وتوسيع نطاق الحوار الاجتماعي ليشمل قضايا تتعلق بالتكوين، وتأهيل الرأسمال البشري، وتحسين ظروف العمل، مع رفع القدرة الشرائية والنهوض بالمقاولة.

بنشماش: "ندرة الدراسات" يعيق معرفة الحجم الحقيقي للطبقة الوسطى بالمغرب

قال حكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين، إنه من الصعب تحديد حجم وخصائص الطبقة الوسطى المغربية ومكانتها ضمن البنية الديمغرافية للبلد بشكل دقيق، حيث أرجع ذلك إلى تسجيل المغرب محدودية وندرة في الدراسات المؤسساتية والأبحاث المنجزة التي تناولت هذا الموضوع، بالإضافة الى غياب قاعدة بيانات محينة باستمرار.

وسجل بنشماش، خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية، الأربعاء، حول موضوع "توسيع الطبقة المتوسطة قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي"، أن المندوبية السامية للتخطيط مثلا تحدد تعداد الطبقة الوسطى بالمغرب في حوالي 19 مليون مواطن مغربي، أي 58 بالمئة من الساكنة، بينهم حوالي 13 مليون بالعالم الحضري وحوالي 6 مليون بالعالم القروي.

بالمقابل، يضيف بنشماش، فإن تقديرات البنك الدولي تقل بكثير عن المندوبية السامية للتخطيط، حيث خلص في تقرير صادر سنة 2017 تحت عنوان" المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي"، أن 25 بالمائة فقط من ساكنة المغرب تنتمي إلى الطبقة الوسطى، وذلك انطلاقا من فرضية أن الأسرة المعيشية يمكن أن تلج إلى الطبقة الوسطى عندما تتوفر على دخل للفرد الواحد يعادل 10 دولارات أمريكية في اليوم الواحد، أي 1,200 دولار أمريكي شهريا لأسرة مكونة من أربعة أفراد.

وأوضح رئيس الغرفة الثانية بالبرلمان المغرب أنه بالرغم من التساؤلات والشكوك المثارة حول صدقية ودقة هذه المعطيات ومدى استيعابها للواقع المتحرك لهذه الطبقة، فإن هذه الأرقام مرشحة للتحول السريع في السنوات المقبلة خاصة مع التغيرات الاقتصادية الكبيرة والتحولات الديمغرافية المتسارعة التي يشهدها المغرب بفعل تغير البنية الديمغرافية الوطنية ودخول مرحلة الاستفادة مما يسميه الديمغرافيون بالعائد الديمغرافي.
ويرى بنشماش أنه بغض النظر عن التباين في الأرقام حول الحجم الحقيقي للطبقة المتوسطة المغربية، فإن المؤكد هو أن هذه الطبقة تواجه الكثير من التكاليف والأعباء كغلاء العقار و التعليم الخصوصي وضعف وسائل النقل العمومية ذات الجودة وجودة المنظومة الصحية العمومية والتغطية الصحية المحدودة ومستويات عالية لمساهمات الأسر المعيشية في الإنفاق على الرعاية الصحية.

وأضاف أنه عندما تؤخذ هذه التكاليف والأعباء مجتمعة بعين الاعتبار، فإن 15 بالمائة فقط من الأسر المعيشية المغربية تنتمي إلى الطبقة الوسطى أو الميسورة، التي تعادل حوالي 5 ملايين نسمة من إجمالي ساكنة تناهز 34 مليون نسمة.

وتعاني الطبقة المتوسطة بالمغرب حسب بنشماش من تآكل وهو ما تؤكده الكثير من المؤشرات من بينها إلى تمدد الطبقة الفقيرة واتساع الفجوة بين الطبقة العليا والطبقة المتوسطة، بالإضافة إلى المستوى المرتفع لمديونية الأسر الذي سجل 30% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2017، 64% من المديونية قروض عقارية، و36% قروض استهلاكية، وهي نسبة مرتفعة كثيرًا مقارنة بالنسب العالمية، لكنها كذلك انعكاس لحجم الديون التي يعاني منها المغرب الذي يعتبر الأول عربيا وأفريقيا من حيث نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وشدد ذات المتحدث على أن هذه الوضعية ستعيق ليس فقط الفئات الوسطى من لعب أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمساهمة في تنمية وتطور البلد، بل لها أيضا انعكاس سلبي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمغرب، بل وهناك مخاوف من أن تفضي هذه الوضعية الى نتائج وخيمة على مستوى التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

بن شماش يبرز الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى كعنصر هام لبناء النموذج التنموي المنشود

أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، اليوم الأربعاء بالرباط، أن الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى يعد عنصرا هاما لبناء النموذج التنموي الجديد من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

واعتبر السيد بن شماش، خلال افتتاح المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية، الذي ينظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حول موضوع "توسيع الطبقة المتوسطة قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي"، أن الاهتمام بهذه الطبقة يقتضي صياغة استراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها الفئات المتوسطة.

وشدد على أن الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع يقتضي جعلها في صلب النموذج التنموي المنتظر صياغته، على اعتبار أنها ستضطلع بدور أساسي في إنجاحه،

مسجلا أن المغرب لا يمكن أن يحقق إقلاعه الاقتصادي ويحافظ على سلمه وتماسكه الاجتماعيين دون صيانة وتوسيع هذه الطبقة التي تشكل صمام أمان المجتمع والدولة.
وأشار إلى أن عتبة الولوج للوصول إلى الطبقة الوسطى في المغرب أعلى بكثير مما كانت عليه في الأسواق الناشئة الأخرى، وذلك بسبب مختلف أوجه قصور السياسات العمومية التي تسفر عن تكاليف وأعباء إضافية هامة بالنسبة للأسر، خاصة غلاء العقار وكلفة التعليم الخصوصي، وضعف وسائل النقل العمومية ذات الجودة، وضعف جودة المنظومة الصحية العمومية، مسجلا أن 15 بالمائة فقط من الأسر المغربية تنمي إلى الطبقة الوسطى أو الميسورة.
وقال رئيس مجلس النواب إن هناك إجماعا اليوم على أن هذه الطبقة تجد في المغرب صعوبات في الصمود بل وفي البروز، لاسيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية، وأصبح لتراجعها وانكماشها تجليات واضحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تقلصت مبادراتها الاقتصادية وأعرضت عن المشاركة في الحياة السياسية وركزت جهودها في البحث عن تأمين الحد الأدنى لوسائل العيش.
واعتبر أن المستوى المرتفع لمؤشر مديونية الأسر يعكس مدى تآكل الطبقة المتوسطة، حيث سجل هذا المؤشر 30 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2017، 64 في المئة منها قروض عقارية، و36 في المئة قروض استهلاكية، وهي نسبة مرتفعة كثيرا مقارنة بالنسب العالمية.

وخلص السيد بن شماش إلى أن موضوع إنصاف الطبقة المتوسطة عن الأضرار الناتجة عن الأعطاب التي أعاقت المصعد الاجتماعي، أصبح مسألة مستعجلة لإنجاح أي نموذج تنموي.
ويهدف المنتدى، المنظم بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبتعاون مع مؤسستي وستمنستر للديمقراطية وكونراد أديناور، إلى المساهمة في تعميق التفكير والنظر في سبل صيانة وتوسيع الطبقة الوسطى.
وترتكز أشغال المنتدى حول أربعة محاور أساسية، تهم مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية، وخصائص ومميزات الطبقة الوسطى، ومحددات وإعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي، وتعزيز الطبقة الوسطى كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد.

الشامي يدعو إلى "معايير جديدة" للطبقة الوسطى

هسبريس
HESPRESS
اول جريدة إلكترونية مغربية ... تجدد على مدار الساعة

شدد محمد رضا الشامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الأربعاء بالرباط، على ضرورة تحديد معايير جديدة للطبقة الوسطى وتوسيع قاعدتها وتقويتها.

جاء ذلك خلال افتتاح المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية الذي ينظمه مجلس المستشارين تحت رعاية الملك محمد السادس، حول موضوع "توسيع الطبقة المتوسطة قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي".

وقال الشامي إن المجلس أولى أهمية كبرى لهذه الشريحة المجتمعية، حيث جعل من ضرورة توسيعها وتقويتها محورا أفقيا في عدد من تقاريره وآرائه، مسجلا أن أعمال المجلس وتقاريره "مكنت من الوقوف على الإكراهات التي تواجهها الطبقة الوسطى، المتمثلة أساسا في مدى إعمال القانون في مجال حماية المستهلك، وتقاطب الخدمات الأساسية للتعليم والصحة والسكن بين القطاعين العام والخاص، الذي يدفع إلى اختيار خدمة القطاع الخاص بحثا عن الجودة، ويؤدي بالتالي إلى تحمل تكاليف ثقيلة".

وزاد المتحدث أن هذه الإكراهات "تهم أيضا العبء الضريبي غير المتوازن الذي يلقي بثقله على أجراء الطبقة الوسطى، بالإضافة إلى النواقص التي تعتري السياسات العمومية التي تضعف فيها مراعاة احتياجات هذه الطبقة، خاصة أنها تركز على محاربة الفقر دون تعزيز الطبقة الوسطى"، مبرزا في الآن ذاته أن المجلس يرى أن النجاح في رفع تحدي الحفاظ على الطبقة الوسطى وتقويتها "يقتضي سياسة موجهة لها ترتكز بالأساس على

تطوير وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحديث تدبير الموارد البشرية لتحسين قابلية الشغل، وتقوية المهارات والاهتمام بجودة مناصب الشغل المحدثة".

وختم المسؤول المغربي حديثه بالقول بأن هذه السياسة "ينبغي أن تتمحور حول دعم ريادة الأعمال لفائدة الطبقة الوسطى مع جعل مناخ الأعمال مشجعا لها، وتناسب الأعباء الضريبية مع قدرتها الشرائية، فضلا عن جعل المراكز القروية أقطابا للتنمية الاقتصادية للحد من الهجرة والتشجيع على بروز طبقة متوسطة قروية".

بن شماش: الطبقة الوسطى بالمغرب لا تتجاوز 15 في المائة وإنصافها مسألة مستعجلة

نبه رئيس مجلس المستشارين، حكيم بن شماش، اليوم الأربعاء بالرباط، إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية السلبية الناجمة عن تراجع قاعدة الطبقة الوسطى بالمغرب، مشيرا، استنادا إلى بعض التقارير ومنها التقرير الصادر عن البنك الدولي في سنة 2017 تحت عنوان" المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي"، إلى أن الطبقة الوسطى بالمغرب لا تتجاوز عتبة 25 في المائة من مجموع الساكنة، بل إنه مع مراعاة العديد من الأعباء والتكاليف الإضافية، على غرار غلاء العقار ، غلاء كلفة التعليم الخصوصي، ضعف وسائل النقل العمومية ذات الجودة، ضعف جودة المنظومة الصحية العمومية، التغطية الصحية المحدودة ومستويات عالية لمساهمات الأسر المعيشية في الإنفاق على الرعاية الصحية.... ، فإن هذه النسبة تتقلص إلى 15 بالمائة فقط ، وهو ما يعادل حوالي 5 ملايين نسمة من إجمالي ساكنة تناهز 34 مليون نسمة.

وأبرز بن شماش، أن البنك الدولي ينطلق من فرضية أن الأسرة المعيشية يمكن أن تلج إلى الطبقة الوسطى عندما تتوفر على دخل للفرد الواحد يعادل 10 دولارات أمريكية في اليوم الواحد، أي 1,200 دولار أمريكي شهريا لأسرة مكونة من أربعة أفراد، وطبقا لهذه الفرضية، فإن 25 بالمائة فقط من ساكنة المغرب تنتمي إلى هذه الطبقة الوسطى؛ وهذه حالة فريدة من نوعها مقارنة بأهمية الطبقة الوسطى في الدول الناشئة (50 بالمئة في البرازيل أو تركيا أو في البلدان التي توفقت في إقلاعها الاقتصادي).

وقال بن شماش، في الجلسة الافتتاحية للمنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية، المنظم من طرف مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إن هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن أن نعرف من خلالها مدى تآكل الطبقة المتوسطة؛ والتي من بينها تمدد الطبقة الفقيرة، أو اتساع الفجوة بين الطبقة العليا والطبقة المتوسطة، كذلك يوضح مؤشر آخر مدى تأزم الوضع، وهو المستوى المرتفع لمديونية الأسر، الذي سجل 30 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2017، 64 في المائة من المديونية قروض عقارية، و36 في المائة قروض استهلاكية، وهي نسبة مرتفعة كثيرًا مقارنة بالنسب العالمية، لكنها كذلك انعكاس لحجم الديون التي يعاني منها المغرب الذي يعتبر الأول عربيًّا وأفريقيًّا من حيث نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي

وأكد بن شماش، في افتتاح هذا المنتدى المنظم تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، أن هذه الوضعية ستعيق ليس فقط الفئات الوسطى من لعب أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمساهمة في تنمية وتطور البلد، بل لها أيضا انعكاس سلبي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلادنا، بل وهناك مخاوف من أن تُفضي هذه الوضعية الى نتائج وخيمة على مستوى التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

واعتبر رئيس مجلس المستشارين، أن إنصاف الطبقة الوسطى عن الأضرار الناتجة عن الأعطاب التي أعاقت المصعد الاجتماعي، مسألة مستعجلة لإنجاح أي نموذج تنموي، وبالتالي يجب أن يفتح النموذج التنموي الجديد الآفاق أمامها، وأن تكون حاضرة على مستوى مراكز القرار، سواء داخل الدولة أو في المؤسسات العمومية أو الجهات، وكذلك على مستوى استفادتها من عائدات النمو، ومن الفرص التي ستفتح من خلال العمل على تنزيل المساواة بين المواطنين، وتخليق الحياة العامة، والقضاء على جيوب ومشاتل الريع، وإشراكها في الحياة السياسية.

وأوضح بن شماش أن موضوع الطبقة الوسطى يشكل قضية مهمة وتحديا مجتمعيا ذا اشكاليات كثيرة ومتعددة، وهو موضوع محوري ويشغلنا جميعا وعلى كافة المستويات. وبالتالي، يضيف بن شماش، فإن الهدف من نقاشنا العمومي والتعددي اليوم هو إثارة انتباه مختلف الفاعلين، وخاصة من يوجدون منهم في مواقع صناعة القرار، إلى ضرورة الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع، غير أن هذا الوعي يجب أن يقترن بإرادة سياسية قوية تجعل هذه الطبقة في صلب نموذجنا التنموي المنتظر صياغته، على اعتبار أنها ستلعب دورا أساسيا في إنجاحه وأنه يجب الإيمان بأنه لا يمكن لبلادنا أن تحقق إقلاعها الاقتصادي وتحافظ على سلمها وتماسكها الاجتماعيين دون صيانة وتوسيع هذه الطبقة التي تشكل صمام أمان المجتمع والدولة.

وشدد بن شماش على أن الاهتمام بالطبقة الوسطى يقتضي صياغة استراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وعلى رأسها

الفئات المتوسطة، مع تشجيع النمو المستدام والمدمج، وإعادة النظر بشكل شمولي في آليات توزيع الثروة، بما في ذلك الآلية الجبائية والضريبية والتمويلية ومنظومة الأجور، وإقرار التدابير الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والعدل والإنصاف والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. بالإضافة إلى التشجيع على المزيد من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية، وإلى إصلاح المنظومة البنكية بما يضمن من تخفيف عبء الدين على الطبقة الوسطى وتشجيعها على الادخار والاستثمار.

Sous le Haut Patronage de S.M. le Roi

Ouverture aujourd'hui des travaux de la cinquième édition du Forum parlementaire sur la justice sociale

LE MATiN.ma

La Chambre des conseillers accueille aujourd'hui les travaux de la cinquième édition du Forum parlementaire sur la justice sociale. Cet événement, placé sous le Haut Patronage de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, est organisé à l'initiative de la seconde Chambre, en partenariat avec le Conseil économique, social et environnemental, la Fondation Westminster pour la démocratie et la Fondation Konrad Adenauer. Les participants se pencheront lors de cette édition sur une question d'actualité : « l'élargissement de la classe moyenne comme locomotive du développement durable et de la stabilité sociale ».

C'est aujourd'hui que s'ouvrent à Rabat les travaux du Forum parlementaire sur la justice sociale. Placée sous le Haut Patronage de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, cette cinquième édition traite cette année du thème de «L'élargissement de la classe moyenne comme locomotive du développement durable et de la stabilité sociale». Organisé à l'initiative de la Chambre des conseillers, en partenariat avec le Conseil économique, social et environnemental et les Fondations Westminster pour la démocratie et Konrad Adenauer, ce forum vise cette année à contribuer à approfondir la réflexion sur les moyens de préserver et d'élargir la classe moyenne, en recueillant les avis des acteurs politiques, économiques, sociaux invités à cette rencontre. Les débats porteront ainsi sur quatre axes principaux. Il s'agit de la place

de la classe moyenne dans les agendas institutionnels internationaux et nationaux, les caractéristiques de cette catégorie, les déterminants et les paramètres de l'émergence d'une classe moyenne dans le monde rural et la promotion de la classe moyenne en tant que choix stratégique dans le nouveau modèle de développement. Il convient de souligner que l'organisation de cet événement s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre de la recommandation émise par la session constitutive du Forum parlementaire pour la justice sociale, tenue le 20 février 2016. Cette recommandation avait prévu l'organisation du forum de manière périodique et régulière pour commémorer la Journée mondiale de la justice sociale, célébrée le 20 février de chaque année en référence à la résolution 63 de l'Assemblée générale des Nations unies émise en 2007. Ce forum s'inscrit également dans le cadre de la continuité de l'adoption par la Chambre des conseillers d'un dialogue sociétal, pluraliste et participatif autour des questions liées à la mise en œuvre de la Constitution et à la garantie de l'exercice des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux, conformément à la stratégie de cette institution législative

Benchamach: “Parier sur les rôles vitaux de la classe moyenne est un élément important pour une société équilibrée”

MAROC DIPLOMATIQUE
L’INFORMATION QUI DÉFIE LE TEMPS

Parier sur les rôles vitaux de la classe moyenne est un élément important pour la mise en place d’un nouveau modèle de développement et d’une société équilibrée faite de stabilité et de justice sociale, a souligné, mercredi à Rabat, le président de la Chambre des conseillers, Hakim Benchamach.

Intervenant à l’ouverture du cinquième forum parlementaire sur la justice sociale à la Chambre des conseillers, organisé sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI, sous le thème “L’élargissement de la classe moyenne: locomotive du développement durable et de la stabilité sociale”, M. Benchamach a souligné que l’intérêt pour cette classe nécessite une nouvelle stratégie de développement de même que la détermination des priorités et des programmes, conformément aux besoins des différentes classes sociales, en particulier, la classe moyenne.

En outre, M. Benchamach a confirmé que la prise de conscience sur l’importance de la classe moyenne et de son rôle dans la société, nécessite de la placer au centre du futur modèle de développement, notant qu’elle jouera un rôle primordial dans sa réussite.

Le président de la Chambre des conseillers a affirmé, à cet égard, que le Maroc ne peut réaliser son décollage économique et atteindre la paix et la cohésion sociale sans le maintien et l'expansion de cette couche de la société.

Il a également mis en exergue les diverses lacunes des politiques publiques qui entraînent des coûts et des charges supplémentaires non négligeables pour les familles, notamment le coût élevé de l'immobilier, le coût de l'enseignement privé, la faiblesse des transports publics, de même que la mauvaise qualité du système de santé publique, notant que seulement 15% des familles marocaines font partie des classes moyennes ou aisées.

Le président de la Chambre des représentants a relevé que la classe moyenne au Maroc trouve des difficultés de résilience et même de visibilité, en raison du coût élevé de la vie et du dysfonctionnement des services publics.

Dans ce sens, M. Benchamach a souligné que le déclin de cette classe sociale a une incidence visible dans divers domaines économiques, sociaux, politiques et culturels, soulignant que les initiatives économiques et la participation politique de la classe moyenne ont diminué, expliquant à cet effet, qu'elle concentre davantage ses efforts dans la recherche du minimum vital.

Il a estimé que le niveau élevé de l'indice d'endettement des ménages reflète l'ampleur de l'érosion de la classe moyenne, ajoutant que cet indice a enregistré 30% du produit intérieur brut en 2017, dont 64% sont des prêts immobiliers et 36% des prêts à la consommation, ce qui constitue un indice très élevé comparé au reste du monde.

Initié en partenariat avec le Conseil économique, social et environnemental et en collaboration avec les Fondations Westminster pour la démocratie et Konrad Adenauer, ce forum a pour objectif de contribuer à la réflexion sur les moyens de maintenir et d'élargir la classe moyenne.

Les travaux de ce forum portent sur quatre axes principaux, à savoir la place de la classe moyenne dans les agendas institutionnels internationaux et nationaux, les caractéristiques de cette catégorie, les déterminants et les paramètres de l'émergence d'une classe moyenne dans le monde rural et la promotion de la classe moyenne en tant que choix stratégique dans le nouveau modèle de développement.

Cinquième édition du Forum parlementaire sur la justice sociale

Les participants explorent les moyens de limiter l'érosion de la classe moyenne

LE MATiN.ma

Ouverture du cinquième Forum parlementaire sur la justice sociale à la Chambre des conseillers, en présence du président de la Chambre des conseillers, Hakim Benchamach, et du président du CESE, Ahmed Reda Chami.

Relancer la réflexion sur les moyens de protéger et d'élargir la classe moyenne, en recueillant les avis des acteurs politiques, économiques et sociaux, tel est l'un des objectifs de la cinquième édition du Forum parlementaire sur la justice sociale, dont les travaux se sont ouverts hier à Rabat. Placée sous le Haut Patronage de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, cette rencontre était une occasion pour dresser un diagnostic général de la situation de cette classe, relever les dysfonctionnements et proposer des pistes de réflexion.

C'est un diagnostic alarmant qu'a dressé le président de la Chambre des conseillers, Hakim Benchamach, mercredi à Rabat, de la situation de la classe moyenne au Maroc. Selon M. Benchamach, cette classe ne représenterait en effet que 25% de la population. Se référant à un rapport de la Banque mondiale publié en 2017 sous le titre «Le Maroc à l'horizon 2040 : investissement dans le capital immatériel pour accélérer l'émergence économique», le président de la seconde Chambre, qui présidait la cérémonie d'ouverture de la cinquième édition du Forum parlementaire sur la justice sociale, a fait savoir que le Maroc était parmi les rares pays émergents à vivre une situation singulière, marquée par la régression de la classe moyenne qui ne représente que 25%, tandis que dans d'autres pays également en voie de développement, comme le Brésil ou la Turquie, cette classe représente plus de 50%.

Pis encore, ajoute le même responsable, cette classe se rétrécit encore pour ne représenter que 15% de la population – soit cinq millions d'individus sur 35 millions d'habitants – lorsqu'on prend en compte d'autres variables qui pèsent sur les dépenses de la classe moyenne et qui concernent les services de base comme l'éducation et la santé. Des dépenses auxquelles vient s'ajouter la fluctuation du pouvoir d'achat.

Par ailleurs, au-delà du rapport de la Banque mondiale, le président de la seconde Chambre a mis en avant d'autres indicateurs pour démontrer la fragilité de la classe moyenne. M. Benchamach a évoqué l'élargissement de la classe pauvre et le développement de l'écart entre la classe riche et celle défavorisée, ainsi que l'augmentation du taux d'endettement des familles qui a atteint 30% du PIB en 2017, sachant que 64% de cet endettement est constitué majoritairement de crédit immobilier. Pour pallier cette situation qui menace désormais la paix sociale et la stabilité politique, M. Benchamach a plaidé pour l'élaboration d'un nouveau paradigme qui s'appuie sur l'élaboration de nouvelles politiques destinées à cette classe. Le président de la Chambre des conseillers a mis l'accent sur l'importance d'identifier des solutions pour surmonter les difficultés qu'affronte cette catégorie dans le cadre du nouveau modèle de développement, actuellement en cours d'élaboration.

Une analyse que partage le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Ahmed Reda Chami, qui a coprésidé la séance d'ouverture de cette rencontre. D'après ce responsable, il est devenu urgent d'alléger la pression fiscale exercée sur cette classe et tenter de répondre à ses attentes dans le cadre d'une politique publique spécifique, dans la mesure où les politiques publiques actuelles s'intéressent peu à cette classe et se focalisent plutôt sur la lutte contre la pauvreté. La future politique pourra s'appuyer sur les pistes de solutions élaborées précédemment par le CESE dans le cadre de ses rapports transversaux. Des solutions qui portent notamment sur l'amélioration de l'offre des services publics de base comme l'éducation et la santé, la promotion des compétences et l'accompagnement des ressources humaines en vue d'améliorer la promotion sociale. Le CESE préconise en outre l'adaptation des impôts aux capacités de la classe sociale et propose l'élargissement du dialogue social pour traiter d'autres questions relatives à la valorisation du patrimoine immatériel, l'amélioration du pouvoir d'achat et la promotion de l'entrepreneuriat.

Pour sa part, Mariam Bigdeli, représentante du Secrétariat général des Nations unies, s'est félicitée des efforts consentis par le Royaume pour promouvoir la justice sociale et réduire les inégalités. La haute responsable onusienne a indiqué que le lancement par Sa Majesté le Roi d'une réflexion autour d'un nouveau modèle de développement vient pour apporter une réponse aux défis socio-économique, promouvoir le capital humain et garantir une meilleure intégration économique et une meilleure lutte contre la pauvreté et les inégalités. Par ailleurs, Mme Bigdeli a fait savoir que le système des Nations unies pour le développement accompagne le gouvernement marocain pour l'appui aux politiques publiques et l'élaboration des dispositifs institutionnels garantissant la lutte contre la discrimination, la violence fondée sur le genre, la protection sociale et l'amélioration de l'entrepreneuriat et l'employabilité.

Le président par intérim du Parlement de l'Amérique latine et des Caraïbes, José Serrano Ricardo, a salué la tenue de cette rencontre tenue sous le Haut Patronage de Sa Majesté le Roi, ce qui témoigne d'après lui du grand intérêt accordé par le

Souverain à tous les chantiers qui concernent la justice sociale. Le haut responsable s'est par ailleurs félicité des réformes engagées par Sa Majesté le Roi dans le domaine social, mais aussi en matière de droits de l'Homme. Des réformes qui sont couronnées par le lancement d'un débat national autour du nouveau modèle de développement économique.

Il convient de rappeler que la cinquième édition du Forum parlementaire de la justice sociale a été placée cette année sous le thème «L'élargissement de la classe moyenne : locomotive du développement durable et de la stabilité sociale». Organisé à l'initiative de la Chambre des conseillers en partenariat avec le Conseil économique, social et environnemental et les Fondations Westminster pour la démocratie et Konrad Adenauer, ce forum vise à contribuer à approfondir la réflexion sur les moyens de maintenir et d'élargir la classe moyenne, en recueillant les avis des acteurs politiques, économiques, sociaux et civils invités à cette rencontre.

L'élargissement de la classe moyenne prôné par le Parlement

Pour les membres de la Chambre des conseillers, la classe moyenne est le plier d'une société d'équilibre, de stabilité et de justice sociale

Libération

Les participants au 5ème Forum parlementaire de la justice sociale ont souligné, mercredi à Rabat, que l'expansion de la classe moyenne est de nature à favoriser un dynamisme économique.

Dans un rapport présenté à la clôture des travaux du forum organisé par la Chambre des conseillers sous le Haut patronage de S.M le Roi Mohammed VI, sous le thème "L'élargissement de la classe moyenne: locomotive du développement durable et de la stabilité sociale", les participants ont indiqué que l'expansion de la classe moyenne contribue également à réduire les disparités territoriales et à créer de nouvelles richesses, puisque ces catégories détiennent des compétences, des expériences professionnelles et des ressources financières leur permettant de créer des entreprises et des projets.

Dans le cadre du débat public autour du nouveau modèle de développement, les participants à ce forum ont souligné l'importance de parier sur le rôle vital de la classe moyenne, en tant qu'élément important pour une société d'équilibre, de stabilité et de justice sociale.

En ce qui concerne les particularités de la classe moyenne, les participants ont souligné que la classe moyenne est composée de catégories sociales différentes à savoir une catégorie moyenne supérieure proche de celle riche et une autre moyenne proche de la catégorie pauvre, qui pourrait connaître une transformation rapide dans les années à venir, en particulier avec les changements économiques et démographiques qui surviennent au Maroc.

Ils ont, également, affirmé que la classe moyenne constitue un moteur économique efficace, compte tenu de sa grande capacité à favoriser les voies de création de richesse en contribuant à la production ainsi qu'à la consommation et à la demande intérieure, notant que cette couche sociale au Maroc affronte une série de contraintes, comme notamment la non application de la loi, une charge fiscale déséquilibrée, outre les défaillances constatées dans les politiques publiques. "Les politiques publiques adoptées au Maroc depuis 2000 s'apparentent à un traitement des problèmes que connaît la classe pauvre, plutôt que des solutions destinées à la classe moyenne", ont estimé les participants, relevant que ces politiques de redressement ne présentent pas de nouvelles offres et ne s'attaquent pas aux disparités dans les salaires et les revenus, à l'exception de celles liées au salaire minimum interprofessionnel garanti (SMIG).

En ce qui concerne les déterminants et les paramètres de l'émergence d'une classe moyenne dans le monde rural, les participants ont insisté sur l'élargissement d'une classe agricole moyenne garantissant la stabilité de la société et contribuant au développement économique dans le monde rural.

Afin de contribuer à l'émergence d'une classe moyenne dans le monde rural, les participants à ce forum ont mis en avant, en particulier, la nécessité de fournir une éducation de qualité et un travail décent, ainsi que d'améliorer la situation des femmes rurales et le revenu de l'agriculteur en poursuivant les efforts d'investissement pour développer l'entreprise et créer la richesse et l'emploi. Initié en partenariat avec le Conseil économique, social et environnemental et en collaboration avec les Fondations Westminster pour la démocratie et Konrad Adenauer, ce forum vise à contribuer à approfondir la réflexion sur les moyens de maintenir et d'élargir la classe moyenne, par la précieuse contribution attendue des intervenants, notamment les acteurs politiques, économiques, sociaux et civils. Les travaux de ce forum ont porté sur quatre axes principaux, à savoir la place de la classe moyenne dans les agendas institutionnels internationaux et nationaux, les caractéristiques de cette catégorie, les déterminants et les paramètres de l'émergence d'une classe moyenne dans le monde rural et la promotion de la classe moyenne en tant que choix stratégique dans le nouveau modèle de développement.

مباشر
الرباط
المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية
الطبقة الوسطى ودورها في التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي

انعقاد المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية في موضوع توسيع الطبقة الوسطى
À regarder plus tard
Partager
حكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين
PLUS DE VIDÉOS
1:15 / 2:56
YouTube

M24
الرباط
افتتاح المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية
الأخبار

M24
الرباط
افتتاح المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية
الأخبار
0:02 / 2:06

M24
البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement - Chambre des Conseillers
تحت الرعاية
لصاحب الجلالة الملك
حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين
الرباط افتتاح المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية
الأخبار
MAP

M24
الرباط تصريح بن شماش حول المنتدى البرلماني العد
الأخبار
MAP
Plein écran (f)
0:01 / 1:56

Clôture du 5 ème forum parlementaire sur la justice sociale

اختتام أشغال المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية

10:45 - 20/02/2020

... الوسطى بالمغرب تجد صعوبات في الصمود بسبب غلاء المعيشة وخلل الخدمات العمومية
Copier le lien
PLUS DE VIDÉOS
1:38 / 5:48
YouTube

... الوسطى بالمغرب تجد صعوبات في الصمود بسبب غلاء المعيشة وخلل الخدمات العمومية
Copier le lien
PLUS DE VIDÉOS

تصريح حكيم بنشماس على هامش المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية
HADATCOM

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers
ⵉⵎⵔⵔⵓⵙⵏ ⵉⵎⴰⵡⴰⵍⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵍⵉⵏ

كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش

في الجلسة الافتتاحية للمنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية حول موضوع:

"توسيع الطبقة المتوسطة قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي"

المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

. 19 فبراير 2020.

حضرات السيدات والسادة؛

يسعدني أن أرحب بكم جميعا، كل باسمه وبصفته، في الدورة الخامسة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية التي دأب مجلس المستشارين على تنظيمه، كل سنة، احتفاءا باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، حيث عملنا على إرساء تقليد سنوي للاحتفاء بهذا الموعد الأممي من خلال تنظيم هذا المنتدى، تحت الرعاية الملكية السامية، بغية تكريسه كثقافة في النسيج المؤسساتي الدستوري لبلادنا. وتحدونا في ذلك الرغبة في أن تكون للمجلس مساهمة إيجابية في مسار بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، تفعيلا للأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته.

وانسجاما مع هذا الاختيار الاستراتيجي يأتي تنظيم الدورة الخامسة لهذا المنتدى الذي نعقده، مرة أخرى ، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبدعم من مؤسستي وستمنستر للديموقراطية البريطانية و كونراد أديناور الألمانية، في موضوع لا تخفى عليكم راهنيته وأهميته:" توسيع الطبقة الوسطى قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي" ، وذلك في سياق النقاش العمومي والمجتمعي التعددي الذي تعرفه بلادنا حول النموذج التنموي الجديد، حيث يعتبر الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى عنصراً هاماً لبناء هذا النموذج من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

وكما يعلم الجميع، فلقد سبق لصاحب الجلالة، نصره الله، في خطابه بمناسبة عيد العرش يوم 30 يوليوز 2008، أن أعطى تعليماته للحكومة من أجل الحرص على"ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي للحكومة هو توسيع الطبقة الوسطى، لتشكل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع" . كما أوضح جلالته، خلال افتتاح البرلمان سنة 2018 ، أن: "غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور المهم للطبقة الوسطى في المدن".

و أعاد جلالته التأكيد، في خطابه السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب (20 غشت 2019)، على أهمية الطبقة الوسطى التي تشكل قوة إنتاج وعامل تماسك داخل المجتمع حيث قال جلالته "إن المجتمع مثل البيت، متكامل البنيان، أساسه المتين هو الطبقة الوسطى، بينما تشكل الطبقات الأخرى باقي مكوناته"، وقد أبرز جلالته على أنه نظراً لأهمية هذه الطبقة في "البناء المجتمعي، فإنه يتعين العمل على صيانة مقوماتها وتوسيع قاعدتها وفتح آفاق الترقي منها وإليها" مشدداً جلالته على أن هذه التحديات "لن يتم رفعها إلا بتحقيق مستويات عليا من النمو وخلق المزيد من الثروات وتحقيق العدالة في توزيع ثمارها".

حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

احدى المسلمات الرائجة على نطاق واسع أن الطبقة الوسطى تلعب أدوارا أساسية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف بلدان العالم(1)، ويتفق علماء الاجتماع على أن حجم الطبقة الوسطى في أي مجتمع يحدد حالة استقراره، بل ان من هؤلاء من يقيم نمطا من العلاقة الجدلية بين حجم هذه الطبقة وحالة الاستقرار والأمن والسلم المجتمعي. ومن الزاوية الاقتصادية، تذهب الكثير من الدراسات المتخصصة الى التأكيد على أن هذه الطبقة تعتبر محركا اقتصاديا مؤثرا، وذلك بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على تعزيز مسارات خلق الثروة عبر المساهمة في الانتاج وكذلك الاستهلاك والطلب الداخلي. ويعتبر تطويرها وتوسيع قاعدتها، بنظر هؤلاء، عاملا محددا في نجاح كل السياسات العمومية والأجندات التنموية.

في بلادنا: المغرب، نسجل محدودية وندرة الدراسات والأبحاث المنجزة حول تحديد حجم وخصائص الطبقة الوسطى ومكانتها ضمن البنية الديمغرافية للبلد، بالإضافة الى غياب قاعدة بيانات محينة باستمرار.

وبالعودة الى التقارير المؤسساتية (وهي نادرة أيضا بالمناسبة)، فان الطبقة الوسطى ببلادنا انتقلت - حسب آخر دراسة للمندوبية السامية للتخطيط - من نسبة 53% من الساكنة سنة 2007 إلى أزيد من 58.7% : أي حوالي 19 مليون مواطن مغربي ،بينهم حوالي 13 مليون بالعالم الحضري وحوالي 6 مليون بالعالم القروي.

وبالرغم من التساؤلات بل والشكوك المثارة حول صدقية ودقة هذه المعطيات ومدى استيعابها للواقع المتحرك لهذه الطبقة ، اجتماعيا واقتصاديا، على اعتبار أن الطبقة الوسطى بحد ذاتها تتشكل من شرائح مختلفة يمكن تصنيفها تقنيا الى طبقة/ شريحة وسطى عليا قريبة من الطبقة الغنية وطبقة / شريحة وسطى سفلى أقرب للطبقة الفقيرة، فان المؤكد أن هذه الأرقام مرشحة للتحول السريع في السنوات المقبلة خاصة مع التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي تقبل عليها بلادنا، والتحولات الديمغرافية المتسارعة التي سنشهدها بفعل تغير البنية الديمغرافية الوطنية ودخول مرحلة الاستفادة مما يسميه الديمغرافيون بالعائد الديمغرافي.

وفي تقريره الصادر سنة 2017 تحت عنوان" المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي"، فان البنك الدولي ينطلق من فرضية أن الأسرة المعيشية يمكن أن تلج إلى الطبقة الوسطى عندما تتوفر على دخل للفرد الواحد يعادل 10 دولارات أمريكية في اليوم الواحد، أي 1,200 دولار أمريكي شهريا لأسرة مكونة من أربعة أفراد. وطبقا لهذه الفرضية، فإن 25 بالمائة فقط من ساكنة المغرب تنتمي

---

1 - تعتبر الطبقة الوسطى، طبقة اجتماعية ذات معايير (Paramètres) خاصة على مستوى الدخل والقدرة الشرائية والمساهمة الاقتصادية. وقد عرف حضورها على مستوى العالم تطورات ملحوظة، فحسب مجموعة من الاحصائيات الدولية كان تعداد الطبقة الوسطى حوالي 1.8 مليار نسمة سنة 2009 وسيصل ل 3.2 مليار سنة 2020 ليرتقي إلى 4.9 مليار نسمة سنة 2030.

إلى هذه الطبقة الوسطى؛ وهذه حالة فريدة من نوعها مقارنة بأهمية الطبقة الوسطى في الدول الناشئة (50 بالمئة في البرازيل أو تركيا أو في البلدان التي توفقت في إقلاعها الاقتصادي).

ويسجل نفس التقرير، وتلك خلاصة هامة جديرة بالتأمل، أن عتبة الولوج للوصول إلى الطبقة الوسطى في المغرب أعلى بكثير مما كانت عليه في الأسواق الناشئة الأخرى ، وذلك بسبب مختلف أوجه قصور السياسات العمومية التي تسفر عن تكاليف وأعباء إضافية هامة بالنسبة للأسر المعيشية: غلاء العقار -غلاء كلفة التعليم الخصوصي- ضعف وسائل النقل العمومية ذات الجودة،- ضعف جودة المنظومة الصحية العمومية- التغطية الصحية المحدودة ومستويات عالية لمساهمات الأسر المعيشية في الإنفاق على الرعاية الصحية....

وفي المحصلة ، فانه عندما تؤخذ هذه التكاليف والأعباء مجتمعة بعين الاعتبار، فإن 15 بالمائة فقط من الأسر المعيشية المغربية تنمي إلى الطبقة الوسطى أو الميسورة، التي تعادل حوالي 5 ملايين نسمة من إجمالي ساكنة تناهز 34 مليون نسمة.

ومن باب المقارنة فان OCDE تقدم أرقاما ومعطيات مختلفة بعض الشيء، وبحسب الدراسة التي أصدرتها هذه المنظمة سنة 2017 تحت عنوان Examen multidimentionnel du Maroc فان الطبقة الوسطى في المغرب تشكل 25% من اجمالي الساكنة ، في حين تشكل في تونس 33% و وفي تركيا 52%، وفي الأردن 63% وفي الشيلي 66% وفي ماليزيا وبولونيا 70% وفي اسبانيا 93%.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

إن أغلب الدراسات والأبحاث التي أنجزت حول الطبقة المتوسطة على قلتها ومحدوديتها، تدفعنا إلى الخروج بخلاصة أساسية مفادها أن هناك اختلافا يكاد يكون حادا ، ليس فقط في قياس قاعدتها وحجمها ضمن البنية الديمغرافية ، ولكن أيضا حول استمرار وجودها وحركيتها ، بين من يرى أنها تصعد نحو الطبقة البرجوازية، وبين من يرى أنها تتقلص وتتهاوى تدريجيا نحو الطبقات الفقيرة التي تعتبر متضررة مهما كانت الأوضاع، ويظهر أن الفرضية الأقرب الى الحقيقة ،وهذه وجهة نظر أغلب الباحثين، أنها تتجه إلى التراجع نظرا لاختلال التوازن بين دخلها السنوي وبين متطلبات وأعباء الحياة اليومية المتزايدة والمرتفعة التكلفة، ويمكن القول إن صح "التوصيف" أنها تعيش نوعا من "الهشاشة" من المرجح أن تؤدي بها إلى تخفيض مرتبتها الاجتماعية بكل ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات ونتائج وخيمة.

وهناك إجماع اليوم على أن هذه الطبقة تجد في المغرب صعوبات في الصمود بل وفي البروز لاسيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية، وأصبح لتراجعها وانكماشها تجليات واضحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تقلصت مبادراتها الاقتصادية وأعرضت عن المشاركة في الحياة السياسية وركزت جهودها في البحث عن تأمين الحد الأدنى لوسائل العيش.

ويعتبر البعض أن أزمة الطبقة الوسطى قد تعمقت خلال العشرية الأخيرة بفعل التضخم وارتفاع الضرائب وأسعار العديد من المواد الأساسية ورفع الدعم عن المحروقات دون إجراءات مواكبة، وتآكل الدور الاجتماعي للدولة، بالإضافة إلى تأثيرات العولمة والأزمة الدولية. مما جعل هذه الطبقة تعرف انكماشا اقتصاديا وصعوبات اجتماعية عديدة تختلف حسب جهات ومناطق المغرب؛ مما ساهم في خفض نسب الادخار، ورفع نسب الاستدانة على مستوى القروض العقارية والقروض الاستهلاكية وقروض التجهيزات المنزلية وشراء السيارات، وكذا من تراجع اهتمامات الطبقة الوسطى الثقافية والترفيهية.i

هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن أن نعرف من خلالها مدى تآكل الطبقة المتوسطة؛ والتي من بينها النظر إلى تمدد الطبقة الفقيرة، أو اتساع الفجوة بين الطبقة العليا والطبقة المتوسطة، كذلك يوضح مؤشر آخر مدى تأزم الوضع، وهو المستوى المرتفع لمديونية الأسر الذي سجل 30% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2017، 64% من المديونية قروض عقارية، و36% قروض استهلاكية، وهي نسبة مرتفعة كثيرًا مقارنة بالنسب العالمية، لكنها كذلك انعكاس لحجم الديون التي يعاني منها المغرب الذي يعتبر الأول عربيًّا وأفريقيًّا من حيث نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي

ومن المؤكد أن هذه الوضعية ستعيق ليس فقط الفئات الوسطى من لعب أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمساهمة في تنمية وتطور البلد، بل لها أيضا انعكاس سلبي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلادنا، بل وهناك مخاوف من أن تفضي هذه الوضعية الى نتائج وخيمة على مستوى التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ويمكن أن نعتبر أن خطاب جلالة الملك، نصره الله، في ذكرى ثورة الملك والشعب خلال السنة الماضية 2019، هو تأكيد على التهميش والحيف الذي تعرضت له هذه الطبقة، رغم دورها البارز والحاسم، فهي ضحية نظام ضريبي غير عادل، ولا تستفيد من الخدمات المتوفرة لرداءتها وضعفها، سواء في التعليم أو الصحة أو السكن أو الرعاية الاجتماعية وغيره من الخدمات.

لذلك أصبح موضوع انصافها عن الأضرار الناتجة عن الأعطاب التي أعاقت المصعد الاجتماعي، مسألة مستعجلة لإنجاح أي نموذج تنموي وبالتالي يجب أن يفتح النموذج التنموي الجديد الآفاق أمامها، وأن تكون حاضرة على مستوى مراكز القرار، سواء داخل الدولة أو في المؤسسات العمومية أو الجهات، وكذلك على مستوى استفادتها من عائدات النمو، ومن الفرص التي ستفتح من خلال العمل على تنزيل المساواة بين المواطنين، وتخليق الحياة العامة، والقضاء على جيوب ومشاتل الريع، وإشراكها في الحياة السياسية.

إن هذه الرؤية الاستراتيجية الهادفة إلى ضمان توسع واستقرار الطبقة الوسطى، تلتقي مع خلاصات عدد من الدراسات المقارنة على المستوى الدولي.

ذلك أن منظمة العمل الدولي أصدرت سنة 2016 مؤلفا تحت عنوان "الطبقة الوسطى في أوربا في طريق الانقراض؟ معطيات من عالم العمل"(2)، وأكدت هذه الدراسة، في معطياتها الإحصائية والتحليلية، عددا من الخلاصات القابلة للاستقراء بالنسبة للسياق المغربي، مع استحضار التمايزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يستلزمه تمرين المقارنة مع الدول الأوربية:

***- أن توسع الطبقة الوسطى كان مرتبطا بولوج النساء إلى النشاط المهني، كما أن تطور عدد الأسر ذات الدخل المزدوج أدى إلى توسع الطبقات الوسطى خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي؛**

***- أن تأمين القطاع العام لبعض الخدمات الاجتماعية (كالعرض التعليمي الملائم وحضانة الأطفال مثلا) أدى إلى ولوج متزايد للنساء إلى سوق العمل، وإلى بروز نموذج الأسر ذات الدخل المزدوج، والحفاظ على استقرار الطبقة الوسطى؛**

***- أن تحولات بنية الوظائف والمهن، وكذا آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، وارتفاع بطالة الفئات العمرية الشابة، والهشاشة المتزايدة لسوق العمل أدى إلى تقلص الطبقات الوسطى؛**

***- أن وضع سياسات لمواجهة التفاوتات الاجتماعية من شأنها الحفاظ على حجم مقبول للطبقات الوسطى؛**

***- أن جميع التدابير الهادفة إلى توسيع الإدماج في سوق العمل، وإلى توسيع عرض التكوين المهني(دعم قدرات المهنيين) ، أدت إلى توطيد واستقرار الطبقة الوسطى بصفة مباشرة؛**

***- أن توطيد آليات الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية يؤدي إلى استقرار ونمو الطبقة الوسطى.**

حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

إننا نؤمن أن أي إصلاح بنيوي لنموذجنا التنموي ينبغي أن ينطلق من القيام بنظرة نقدية بناءة للنماذج التنموية الاقتصادية والاجتماعية الجاري بها العمل، لتحديد طبيعة الإصلاحات ذات الأولوية، وأن يُأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يحيط به والتغيرات الكبرى التي يشهدها العالم حاليا من حولنا.

لذلك يشكل موضوع الطبقة الوسطى قضية مهمة وتحديا مجتمعيا ذا اشكاليات كثيرة ومتعددة، وهو موضوع محوري ويشغلنا جميعا وعلى كافة المستويات. وبالتالي فإن الهدف من نقاشنا العمومي والتعددي اليوم هو إثارة انتباه مختلف الفاعلين، وخاصة من يوجدون منهم في مواقع صناعة القرار، إلى ضرورة الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع، غير أن هذا الوعي يجب أن يقترن بإرادة سياسية قوية تجعل هذه الطبقة في صلب نموذجنا التنموي المنتظر صياغته، على اعتبار أنها ستلعب دورا أساسيا

---

(2)- ILO(daniel-vaughan whitehead) : « Europ's disappering mille class ?Evidence from the world of work »,2016(600p)

في إنجاحه وأنه يجب الإيمان بأنه لا يمكن لبلادنا أن تحقق إقلاعها الاقتصادي وتحافظ على سلمها وتماسكها الاجتماعيين دون صيانة وتوسيع هذه الطبقة التي تشكل صمام أمان المجتمع والدولة.

وإذا كانت بلادنا قد تبنت إستراتيجيتها الخاصة، بعزم وتصميم، في سياق إقليمي ودولي يعرف توترات وتحولات كبرى لا يمكن تجاهلها، للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن حسب وتيرتها الخاصة وبإشراك أكبر عدد ممكن من الفاعلين. فإنه يجب التأكيد على أن نجاح أية إصلاحات مرهون بدعم التماسك الاجتماعي وإرساء مناخ من الاستقرار، وينبغي من أجل ذلك العمل على تحقيق تنمية اقتصادية تتيح خلق ما يكفي من الثروات لضمان تنمية الطبقة الوسطى ورفع قدرتها الشرائية، ويؤمن في الآن نفسه تقدم نظام إعادة التوزيع والتضامن، وهذه هي الأسس التي يقوم عليها التماسك الاجتماعي.

إن الاهتمام بهذه الطبقة يقتضي صياغة استراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وعلى رأسها الفئات المتوسطة، مع تشجيع النمو المستدام والمدمج، وإعادة النظر بشكل شمولي في آليات توزيع الثروة، بما في ذلك الآلية الجبائية والضريبية والتمويلية ومنظومة الأجور، وإقرار التدابير الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والعدل والإنصاف والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. بالإضافة إلى التشجيع على المزيد من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية، وإلى إصلاح المنظومة البنكية بما يضمن من تخفيف عبء الدين على الطبقة الوسطى وتشجيعها على الادخار والاستثمار.

تلكم بعض الأفكار التي أردت ان اتقاسمها معكم في هذه الجلسة الافتتاحية، في انتظار الانصات بتمعن وروية لآراء الخبراء والمؤسسات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية بغية الإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع.

و في الأخير أتمنى النجاح لأشغال منتدانا هذا، ونأمل أن تتمخض عن أشغاله توصيات براغماتية وعملية تساعد على تقوية مكانة الطبقة الوسطى الوطنية، كمحرك رئيسي لمسار الاقلاع الشامل، وللثورة التنموية التي تتهيأ بلادنا لإطلاقها تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا على حسن اصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية

تحت شعار

" توسيع الطبقة الوسطى قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي "

التقرير التركيبي

الأربعاء19 فبراير 2020

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين يوم الأربعاء 19 فبراير 2020، الدورة الخامسة "للمنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية"، تحت شعار: " توسيع الطبقة الوسطى قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي"، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومؤسسة كونراد أديناور، وبحضور ثلة من البرلمانيين والمسؤولين المغاربة والأجانب، والمستشارين الجهويين والجماعيين، ومسؤولي وأعضاء مؤسسات دستورية وممثلي هيئات أكاديمية وفعاليات المجتمع المدني.

وقد نوه المتدخلون والمتدخلات بالقيمة المضافة للمنتدى، الذي أضحى منصة لتبادل التجارب وللمساهمة في توضيح الرؤى والتصورات، وأكدوا على أن هذا الأخير يعد إطارا للنقاش العمومي التعددي المؤسساتي بين جميع المعنيين بمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

واستحضر المشاركون والمشاركات أن هذا المنتدى يثير الانتباه إلى إيجابيات عدة منها:

- أن الاحتضان المؤسساتي لانشغالات وهموم وتطلعات المواطنات والمواطنين وإعمال النظر بشأنها، من خلال تنظيم هذا المنتدى، تحت الرعاية الملكية السامية، سيكرسه كثقافة في النسيج المؤسساتي الدستوري للمغرب؛

- أن اعتماد التفكير الجماعي والاقتراح البناء، يخدم قضايا العدالة الاجتماعية، ويساهم في مسلسل البناء التشاركي لمشروع النموذج التنموي ويحقق الغايات النبيلة المتوخاة من الاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، ويُفعِّل الأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته؛

- أن العدالة الاجتماعية قضية متعددة المداخل وعملٌ مستمر على أكثر من واجهة، تتطلب تعبئة موارد وكفاءات واجتهادات عدد من المتدخلين والفاعلين على مختلف المستويات لمواجهة التحديات الجديدة بأجوبة متجددة مبتكرة؛

- أن موضوع هذه الدورة يأتي في سياق تَبْني فيه بلادنا نموذجا تنمويا جديدا، يكون فيه للطبقة الوسطى دور أساسي في الدفع بقاطرة التنمية المستدامة وفي حفظ الاستقرار الاجتماعي.

1. بخصوص مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية، أبرز المشاركون والمشاركات:

- أن المنتظم الدولي صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهتم بتوسيع وتقوية الطبقة الوسطى بالنظر للأدوار المنوطة بها، إن على مستوى الاستقرار الاجتماعي، أو على مستوى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية؛

- أن أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، وَضَعَت مجموعة من الأهداف التي تتقاطع مع الارتقاء بالوضع الاقتصادي للطبقة الوسطى، والتي على جميع بلدان المعمور العمل على تحقيقها؛

- المعايير والمبادئ التي يضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المتعلقة بمواكبة السياسات العمومية للبلدان، من حيث تقييم مدى خدمتها للطبقات الاجتماعية وفي مقدمتها الطبقة الوسطى؛

- أن وضع الأطر القانونية والمؤسساتية، التي تعمل على تقوية الحماية الاجتماعية، والعمل على تحيينها باستمرار، من شأنه توسيع وتقوية الطبقة الوسطى وحمايتها؛

- حضور السياسات الاجتماعية في الأجندة الوطنية، من خلال تعدد البرامج المعتمدة: البرامج المتعلقة بالتعليم والتكوين المهني، والبرامج المتعلقة بالصحة، وبرامج دعم السياسات الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتزامات الحوار الاجتماعي، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرامج دعم السكن الاقتصادي والاجتماعي، وبرامج دعم القدرة الشرائية...

2. فيما يتعلق بخصائص ومميزات الطبقة الوسطى، أكد المشاركون والمشاركات على:

- صعوبة تحديد مفهوم الطبقة الوسطى/ طبقات وسطى، بناء على مرجعيات ومقاربات اجتماعية (الفئات، المهن...) وتاريخية وقِيمية ومجالية، بالإضافة إلى المقاربات الإحصائية المبنية على المداخيل و على الاستهلاك وعلى الادخار...؛

- محورية وضع معايير تحديد الطبقة الوسطى، سواء باعتماد المنهجيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإحصائية، أو بالاسترشاد بالمعايير والمحددات المقارنة المعتمدة بالدول الأوربية، أو من طرف المنظمات الدولية ومجموعات التفكير ذات الصلة؛

- أن الواقع المتحرك للطبقة الوسطى، اجتماعيا واقتصاديا، باعتبار تشكلها من شرائح مختلفة يمكن تصنيفها تقنيا إلى طبقة/ شريحة وسطى عليا قريبة من الطبقة الغنية وطبقة/ شريحة وسطى دنيا أقرب للطبقة الفقيرة، يجعلها قابلة للتحول السريع في السنوات المقبلة خاصة مع التغيرات الاقتصادية، والتحولات الديمغرافية المتسارعة التي تشهدها بلادنا؛

- أن السياسات العمومية المعتمدة بالمغرب منذ سنة 2000، هي أقرب إلى معالجة الإشكالات التي تعرفها الطبقة الفقيرة، منها إلى استهداف الطبقة الوسطى، وهي أيضا سياسات عمومية للتصحيح والاستدراك لكنها لا تقدم عروضا جديدة، ولا تهتم بالتفاوتات التي تعرفها الأجور والمداخيل باستثناء تلك المتعلقة بالحد الأدنى للأجر؛

- أن حجم الطبقة الوسطى في أي مجتمع يحدد حالة استقراره، وأن هذه الطبقة تعتبر محركا اقتصاديا مؤثرا، وذلك بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على تعزيز مسارات خلق الثروة عبر المساهمة في الانتاج وكذلك الاستهلاك والطلب الداخلي؛

- أن الطبقة الوسطى في بلادنا تواجه جملة من الإكراهات من تجلياتها، إعمال غير كاف للقانون وحماية المستهلك، والتقاطب في الخدمات الأساسية للتعليم والصحة والسكن وغيرها...، والعبء الضريبي غير الموزع بشكل متوازن، والنواقص التي تعتري السياسات العمومية؛

- أن عتبة الولوج إلى الطبقة الوسطى في المغرب أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان الناشئة الأخرى، وذلك بسبب مختلف أوجه القصور التي تعتري السياسات العمومية والتي تسفر عن تكاليف وأعباء إضافية هامة بالنسبة للأسر المعيشية، من قبيل: غلاء العقار، غلاء كلفة التعليم الخصوصي، ضعف جودة وسائل النقل العمومية وكذا المنظومة الصحية العمومية...؛

- أن الطبقة الوسطى تتجه إلى التراجع نظرا لاختلال التوازن بين دخلها السنوي وبين متطلبات وأعباء الحياة اليومية المتزايدة والمرتفعة التكلفة، مما من شأنه أن يؤدي بها إلى تخفيض مرتبتها الاجتماعية بكل ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات ونتائج وخيمة؛

- أن الطبقة الوسطى تعرف انكماشا اقتصاديا وصعوبات اجتماعية عديدة تختلف حسب جهات ومناطق المغرب، مما ساهم في خفض نسب الادخار، ورفع نسب الاستدانة على مستوى القروض العقارية والقروض الاستهلاكية وقروض التجهيزات المنزلية وشراء السيارات، وكذا تراجع اهتمامات الطبقة الوسطى الثقافية والترفيهية.

3. فيما يرتبط بمحددات وإعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي، لاحظ المشاركون والمشاركات:

- أن الاحتجاجات في المغرب تمتد أكثر فأكثر إلى الفضاءات القروية والمناطق شبه الحضرية، بعد أن كانت لفترة طويلة ظاهرة حضرية، علما أن أغلب هذه الاحتجاجات تركز على تظلمات ومطالب اجتماعية، لا سيما توفير الخدمات الصحية، وفك العزلة عن المناطق النائية، والربط بشبكة الكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- أن خلق وانبثاق وتوسيع طبقة وسطى فلاحية، تضمن الاستقرار المجتمعي وتساهم في التنمية الاقتصادية بالعالم القروي، يقتضي من جهة تعزيز المكتسبات المحققة في مجال التنمية الفلاحية، ومن جهة ثانية تأهيل وتثمين الرأسمال البشري القروي؛

- بزوغ الطبقة الوسطى في العالم القروي، يستلزم دراسة الوسط القروي من حيث تطور الساكنة القروية به (المقيمون بالعالم القروي فقط، والمشتغلون فيه)، ومن حيث مدى مساهمة اليد العاملة بالعالم القروي في الناتج الداخلي الإجمالي، ومراعاة المعطيات المتعلقة بالمناخ المغربي، وضرورة توعية الساكنة القروية؛

- ضرورة الانتباه إلى المتغيرات الديمغرافية بالعالم القروي، حيث من المرتقب أن يشهد عدد ساكنة العالم القروي تراجعا ليصل إلى 12 مليون نسمة بحلول سنة 2030؛

ـ ثلاث محددات من شأنها المساهمة في انبثاق طبقة وسطى بالعالم القروي: توفير التعليم الجيد كمدخل للارتقاء الاجتماعي ، وتوفير الشغل اللائق قبل الاهتمام بعدد فرص الشغل، والارتقاء بمكانة المرأة القروية ؛

أن وزارة الفلاحة، وضعت، من أجل توسيع الطبقة الوسطى بالعالم القروي، مجموعة من المحاور في استراتيجيتها الجديدة أهمها:

ـ تحسين دخل الفلاح عبر مواصلة مجهود الاستثمار لنمو المقاولة وخلق الثروة وخلق الشغل؛

ـ اعتماد تحفيزات مُوَجَهة وملائمة وذكية، حسب المناطق وحسب الاحتياجات، وحسب الأهداف المرسومة؛

ـ تطوير مقاولات فلاحية جديدة للشباب من 300 إلى 350 ألف مقاولة شابة، تهدف إلى توفير فرص الشغل للشباب؛

ـ اعتماد برامج للتكوين والمصاحبة والتأمين في مواجهة الظواهر المناخية وغيرها (الجفاف، الجراد...)، وذلك في أفق الانتقال من تغطية مليون هكتار إلى 2.5 مليون هكتار، وبالتالي استدامة الدخل لدى الفلاح؛

ـ التأمين الصحي للفلاح، من أجل ضمان ولوج الفلاح إلى الخدمات الاجتماعية، وبالخصوص الخدمات الصحية، وخدمات التربية والتعليم؛

ـ أنه لبروز طبقة وسطى قروية، وللحد من الهجرة القروية وخلق فرص الشغل، يتعين جعل المراكز القروية أقطاباً للتنمية الاقتصادية تتمركز فيها الخدمات العمومية الأساسية والأنشطة الفلاحية والصناعية والسياحية.

4. بخصوص تعزيز الطبقة الوسطى، كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد، أكد المشاركون والمشاركات على:

ـ أنه في سياق النقاش العمومي والمجتمعي التعددي الذي تعرفه بلادنا حول النموذج التنموي الجديد، يتعين الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى كعنصر هام من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية؛

ـ أن تطوير الطبقة الوسطى يؤدي إلى: تطوير الدينامية الاقتصادية خصوصا السوق الداخلية، باعتبار تسخير مدخولها للاستهلاك عكس باقي الطبقات الأخرى، وإلى خلق الثروات الجديدة، لما لها من إمكانيات تعليمية وتجارب مهنية وموارد مالية تمكنها من إنشاء مقاولات وخلق مشاريع خاصة، وإلى تقليص الفوارق الاجتماعية؛

أن دراساتٍ همت السياق الأوروبي أوضحت ما يلي:

- أن توسع الطبقة الوسطى يرتبط بولوج النساء إلى النشاط المهني، كما أن تطور عدد الأسر ذات الدخل المزدوج، أدى إلى توسيع الطبقة الوسطى خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي؛

- أن تأمين القطاع العام لبعض الخدمات الاجتماعية (كالعرض التعليمي الملائم وحضانة الأطفال مثلا) أدى إلى ولوج متزايد للنساء إلى سوق العمل، وإلى بروز نموذج الأسر ذات الدخل المزدوج، والحفاظ على استقرار الطبقة الوسطى؛

- أن تحولات بنية الوظائف والمهن، وكذا آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، وارتفاع بطالة الفئات العمرية الشابة، والهشاشة المتزايدة لسوق الشغل، كلها عوامل أدت إلى تقلص الطبقات الوسطى؛

- أن وضع سياساتٍ لمواجهة التفاوتات الاجتماعية من شأنه الحفاظ على حجم مقبول للطبقات الوسطى؛

- أن جميع التدابير الهادفة إلى توسيع الإدماج في سوق العمل، وإلى توسيع عرض التكوين المهني(دعم قدرات المهنيين)، أدت إلى توطيد واستقرار الطبقة الوسطى بصفة مباشرة؛

- أن توطيد آليات الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية يؤدي إلى استقرار ونمو الطبقة الوسطى؛

- بخصوص السياق المغربي، فإن إنصاف الطبقة الوسطى مسألة مستعجلة لإنجاح أي نموذج تنموي، مما يستلزم حضورها على مستوى مراكز القرار، سواء داخل الدولة أو في المؤسسات العمومية أو الجهات، وكذلك على مستوى استفادتها من عائدات النمو، ومن الفرص التي ستفتح من خلال العمل على تنزيل المساواة بين المواطنين، وتخليق الحياة العامة، وإشراكها في الحياة السياسية؛

- أن الاعتناء بالطبقة الوسطى يستلزم الانتباه إلى التحديات التالية: تحدي قضاء الثورة الرقمية على العديد من مهن الطبقة الوسطى، وتحدي مشاركة النساء في توسيع الطبقة الوسطى، وتحدي تقاطب السياسات العمومية واحدة للطبقة الفقيرة وثانية للطبقة الوسطى، وتحدي الفوارق المجالية؛

- أن الاهتمام بالطبقة الوسطى يقتضي صياغة استراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وعلى رأسها الفئات المتوسطة، مع تشجيع النمو المستدام والمدمج، وإعادة النظر بشكل شمولي في آليات توزيع الثروة، بما في ذلك الآلية الجبائية والضريبية والتمويلية ومنظومة الأجور، وإقرار التدابير الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والإنصاف والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- أنه يتعين تطوير وتحسين جودة الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة لتعزيزِ تكافؤ الفرص، ولا سيّما في مجالات التربية والتكوين والصّحّة والسّكن والنقل الحَضَري والحماية الاجتماعيّة والمعرفة والثّقافة، وذلك من أجل التخفيف من الأعباء التي تُنْهِك الطبقة الوسطى التي تضطر إلى اللجوء إلى خدمات القطاع الخاص؛

- أن تحديث تدبير الموارد البشرية لتحسين قابلية الشغل، وتعزيز المهارات والاعتراف بها أكثر، ومكافأة الاستحقاق والكفاءة، وإيلاء الأهمية القصوى ليس فقط لعدد مناصب الشغل المحدثة في إطار سياسة التشغيل ولكن إلى جودة هذه المناصب واستدامتها، من شأنه تمكين الخِريجين المنحدرين من الطبقات الوسطى والمعوزة من الولوج إلى فرص العمل اللائق، بِما يُمكنهم من الاندماج وتحقيق الارتقاء الاجتماعي؛

- أنه يتعين إضفاء فعالية وانسجام أكبر على آليات دعم ريادة الأعمال (روح المقاولة) لفائدة أفراد الطبقة الوسطى، لاسيما الشباب والنساء، مع جعل مناخ الأعمال أكثر قدرة على إدماج هذه الفئة وتشجيع تحقيقها للقيمة المضافة؛ مع ضمان تنافسية فعلية، تُمكن من محاربة مظاهر الاحتكار ومواطن الريع والممارسات المُخلة بالمنافسة المشروعة؛

- العمل على أن تكون الأعباء الضريبية متناسبةً مع قدرات الطبقة الوسطى، مع الحرص على ضمان مزيد من الإنصاف والتدرج في النظام الجبائي؛

- تشجيع الابتكار والإبداع الثقافي والفني والرياضي في صفوف الطبقة الوسطى، وجعله رافعة للارتقاء الاجتماعي والمساهمة في النمو الاقتصادي؛

- توسيع نطاق الحوار الاجتماعي ليشمل بالإضافة إلى تحسين الوضعية المادية للأجراء، قضايا تتعلق بتكوين وتأهيل الرأسمال البشري وتحسين ظروف العمل وتقوية القدرة الشرائية والنهوض بالمقاولة.

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers

بلاغ

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ينظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبتعاون مع مؤسستي وستمنستر للديمقراطية وكونراد أديناور، المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية تحت شعار "توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي"، وذلك يوم 19 فبراير 2020 بمقر المجلس.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى، تفعيلا للتوصية الصادرة عن الدورة التأسيسية للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنعقد بتاريخ 20 فبراير 2016، الداعية إلى تنظيم المنتدى على نحو دوري ومنتظم احتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، الذي يصادف عشرين فبراير كما أقرته الأمم المتحدة اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة سنة 2007، واستمرارا كذلك لاحتضان مجلس المستشارين للحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وفق استراتيجية عمل المجلس.

إن الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى، يعتبر عنصراً هاماً لبناء هذا النموذج من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية. وقد سبق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن أكد في خطابه السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب من السنة الماضية على أهمية الطبقة الوسطى التي تشكل قوة إنتاج وعامل تماسك داخل المجتمع، حيث قال جلالته "إن المجتمع مثل البيت، متكامل البنيان، أساسه المتين هو الطبقة الوسطى، بينما تشكل الطبقات الأخرى باقي مكوناته". وقد أبرز جلالته على أنه نظراً لأهمية هذه الطبقة في "البناء المجتمعي، فإنه يتعين العمل على صيانة مقوماتها وتوسيع قاعدتها

وفتح آفاق الترقي منها وإليها"، مشدداً جلالته على أن هذه التحديات "لن يتم رفعها إلا بتحقيق مستويات عليا من النمو وخلق المزيد من الثروات وتحقيق العدالة في توزيع ثمارها".

إن الاهتمام بهذه الطبقة، يقتضي- صياغة إستراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وعلى رأسها الفئات المتوسطة، مع تشجيع النمو المستدام والمدمج وإعادة النظر بشكل شمولي في آليات توزيع الثروة، بما في ذلك الآلية الجبائية والضريبية والتمويلية ومنظومة الأجور وإقرار التدابير الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والعدل والإنصاف والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، بالإضافة إلى التشجيع على المزيد من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية وإلى إصلاح المنظومة البنكية بما يضمن من التخفيف من عبء الدين على الطبقة الوسطى وتشجيعها على الادخار والاستثمار.

ويسعى المنتدى البرلماني الدولي في نسخته الخامسة، إلى إثارة انتباه مختلف الفاعلين إلى ضرورة الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع بل وتمثل رغباتها وتطلعها، غير أن هذا الوعي يجب ان يقترن بإرادة سياسية قوية تجعل هذه الطبقة في صلب نموذجنا التنموي الجديد.

كما يسعى المنتدى إلى المساهمة أيضا، إلى تعميق التفكير والنظر في سبل صيانة وتوسيع الطبقة الوسطى، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين..، وذلك وفق أربع محاور أساسية تتركز عليها أشغال هذا المنتدى:

1.مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية؛

2.خصائص ومميزات الطبقة الوسطى؛

3.محددات واعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي؛

4.تعزيز الطبقة الوسطى كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد.

هذا وتجدر الإشارة الى أن مجلس المستشارين، سبق له أن نظم أربع نسخ من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية الذي أصبح تقليدا سنويا.

تم تنظيم النسخة الأولى للمنتدى يومي 19-20 فبراير 2016 تحت شعار" تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك ". أما النسخة الثانية، فقد تم تنظيمها يوم 20 أبريل 2017، تحت شعار "مأسسة الحوار الاجتماعي.. مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية". وتم تنظيم النسخة الثالثة للمنتدى، تحت شعار "رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد" وكان ذلك يومي 19 و20 فبراير 2018. أما النسخة الرابعة والأخيرة للمنتدى، فقد تم تنظيمها يوم 20 فبراير 2019 حول موضوع "الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم ".

الهيئة الديبلوماسية

السيد حكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

السيد حكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

Diplomatic Corps
الهيئة الديبلوماسية

الهيئة الديبلوماسية
Diplomatic Corps

Mrs. Maryam Bigdelli
ممثلة الأمانة العامة للأمم المتحدة
Mr. José Serrano
Vice-President of Parlatino

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement - Chambre des Conseillers
الرعاية السامية
HADATCOM
2M

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement - Chambre des Conseillers
تحت الرعاية السامية
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره
ينظم
PAM